حوار في العمق

من أجل التقريب الحقيقي

قصة الغرانيق

قصة الأسماء المحذوفة

تأليف

صائب عبد الحميد

دار الشهيد


بسم الله الرحمن الرحيم

تعريف

أُعدَّ هذا المقال أوّلاً للمشاركة في المؤتمر السابع للوحدة الإسلامية المنعقد بطهران في ١٥ ـ ١٧ ربيع الأوّل ١٤١٥هـ ، فطُبع هناك على نطاق المؤتمر ـ وقد ارتأى مركز الغدير للدراسات الإسلامية إعادة طباعته ونشره ، كما اقترحوا عليّ التوسُّع فيه ولو يسيراً لأنه كان بحثاً مضغوطاً يفتقر لكثير من الاستشهاد والتمثيل ، ويستوعب لمزيد من التفصيل ، فاستجبتُ لهذا الاقتراح السديد فأدخلتُ بعض الشواهد والأمثلة في محلِّها ، متقدِّماً بوافر شكري لصاحب هذا الاقتراح وصاحب المبادرة في إعادة طباعته ونشره ، الشيخ الدكتور خالد العطية ، مثمِّناً جهوده في العمل والمتابعة .

كما أتقدَّم بجزيل شكري للمشرف العام على أعمال المركز آية اللّه السيد محمود الهاشمي الذي أولى هذا الموضوع اهتمامه ، ولجميل أسدياه معاً في تهيئة الفرصة الكافية لإنجازه .

وشكراً لكافة الأخوة المنتسبين لهذا المركز .

وللّه الحمد أوّلاً وآخراً .

صائب عبد الحميد


حوارٌ أم صراع؟

بين الصراع والحوار بَونٌ شاسع :

ـ الصراع : غايته نفي الآخَر وإفنائه .

ـ والحوار : غايته الإبقاء على الآخَر ، وجذبه إلى الصواب بعد إزالة الشبهات العالقة .. والأمر مُتبادَل بين أطراف الحوار .

ـ الصراع بين فصائل بني الإنسان : هو انتحار ذاتي تمارسه الإنسانية مع نفسها .

ـ الصراع بين فصائل الأُمّة : هو انتحار ذاتي تمارسه الأُمّة بحق ذاتها .

ـ أمّا الحوار بين فصائل الأُمّة : فهو حياة للأُمّة ، وترشيد للحياة تمارسه الأُمّة في خدمة ذاتها .

ـ العقل الواعي هو الذي يستطيع أن ينتقل بالصراع إلى الحوار ..

ـ والجاهلون فقط ، غير قادرين على الحياة في أرض يعيش عليها من يخالفهم في رأي وهوى !! أُولئك وحدهم منحوا أنفسهم السلطان المطلق على أذهان الناس وأذواقهم وحرّياتهم ، بل على دمائهم أيضاً !!

كلّ ما هو إسلامي فمحوره العقيدة :

ـ الفكر الإسلامي ، الثقافة الإسلامية ، الاجتماع الإسلامي ، الاقتصاد الإسلامي ، الوحدة الإسلامية ، كلّها تتّخذ من العقيدة الإسلامية محوراً تنطلق منه وتدور حوله .

ـ الانقسامات والخصومات الحاصلة بين المسلمين عبر التاريخ ، هي الأُخرى تتّخذ من قضايا العقيدة محاورَ لها .

ونظراً لهذا وذاك فإنّ التقريب بين المسلمين سيبقى دائماً رهن العودة إلى قضايا العقيدة ـ محاور الفكر والعمل ومحاور النزاع ـ في أُصلولها الأُولى ومصادرها ، عبر قراءة تصحيحية وإصلاحية واعية متجرّدة ، تستهدف تأصيل العقيدة وتنقيتها من كلّ دخيل ومشبوه أفرزته الصراعات العقيدية المعمّقة .

إنّ الحركات الإصلاحية المهمّة التي قادها مصلحون كبار في القرن الأخير قد ركّزت غالباً على مبدأ معاصرة الأحداث ، بعيداً عن النظر إلى الوراء ، إلى ما قد يؤدّي النظر فيه إلى تجديد النزاع .

وهذا مبدأ ينطوي على إيجابيات كبيرة ، لكنّه في نفس الوقت يحمل معه أسباب قصر أجله ، وذلك حين يغضّ النظر عن حقيقة واقعة لا مناص من الاعتراف بها ..

فدواعي النزاع والانقسام ـ القادرة على أن تُقوّض أيّ دعوةٍ إصلاحية ـ ما تزال متراكمة وفاعلة في تراثنا الذي سيكون دائماً هو مصدر ثقافة الأجيال ، كلّ الأجيال ، وفي كلّ مكان ، ممّا يجعل دعوة الإصلاح لا تعدو أن تكون إطاراً يخبّئ تحته أسباب تقويضه ، كشغاء أبيض رقيق يلقى على حراب مشهورة وسيوف مسلولة ومواد متفجّرة تنتظر من يحرّكها

أدنى تحريك ، فإذا بذاك الغشاء الأبيض لا عين له ولا أثر ، إلا ما كان في ذاكرة التاريخ !

ولا مناص من هذه النتيجة إلا في نفي كلّ تراثنا الإسلامي وانتخاب مصادر بديلة للفكر والثقافة والعمل ، وهذا ما لا يدعو إليه ولا يرتضيه إلا من ارتضى أن ينسلخ عن ذاته منهزماً أمام هذه الظاهرة .

هذه الهزيمة التي ظهرت في دعوات العلمنة والتغريب ، أو الدعوة إلى إسلام بلا مذاهب ، ونحوها .

كلا ، لا هذا ولا ذاك ، لا تناسي الحقيقة وإغفالها ، ولا الهزيمة أمام مداخلاتها ..

إنّما الحوار العلمي الموضوعي هو السبيل الوحيد إلى الحلّ الجذري ، الذي يحفظ لهذه الأُمّة هويّتها ويضعها على الطريق الصحيح في البناء الحضاري المنشود .

فهل كان قدراً على المسلمين ـ وحدهم ، بحكم تمذهبهم ـ أن يُحرَموا من فضيلة هذا الحوار العلمي لتبقى الذات الإسلامية ممزّقةً ، طعمةً لكلّ آكل ؟!

مشروعية الحوار وسر هجرانه

هل نستطيع أن نقف أمام حقائق الدين والتاريخ وقفة حياد تامٍّ كما نقف أمام الظواهر الكونيّة والنظريات العلميّة في الفيزياء والكيمياء والفلك وطبقات الأرض ؟

لماذا نقف أمام العلوم التجريبية بحياد تامٍ ، فيما لا نعرف شيئاً من ذلك الحياد تجاه المفاهيم الدينية والحقائق التاريخيّة ؟

لم يكن السرُّ في ذلك هو اختلاف طبيعة الحقائق الدينية والتاريخية عن طبيعة الحقائق التجريبية .

إنّما السرّ في أنّنا قد تبنّينا مواقف مسبقة تجاه القضايا الدينية والتاريخية ، وهذه المواقف المسبقة هي التي تتحكّم في طريقة تلقّينا للقضايا والحقائق.. بينما لم يكن شيء من ذلك تجاه القضايا التجريبية .

ومن مزايا هذه المواقف المسبقة أنّها أضفت صفة القداسة على كثير من المفاهيم والأشخاص ، فوقفت هذه القداسة سدّاً منيعاً دون تقبّل أيّ حقيقة تصدمها أو لا تتلاءم معها ! هذا مع أنّ المنهج الذي رسمه الإسلام للحوار والبحث العلمي قد ألغى أيّ نوع من القداسة على المفاهيم وعلى الأشخاص ، وفتح أبواب البحث العلمي حتّى حيال أقدس المبادئ والمفاهيم ، ألا وهو مبدأ التوحيد .

فحين ردّ القرآن الكريم على الذين جحدوا مبدأ التوحيد لم يصدمهم أوّلاً بما لهذا المبدأ من قداسة ، ولم يهوّل عليهم أمر التشكيك حتّى أتى بالحجّة والبرهان القاطع :

قال تعالى : ﴿ **وَمَا كانَ معَهُ مِن إلهٍ إذاً لَّذهبَ كلُّ إله بما خلقَ ولَعلا بعضُهُم علَىٰ بعضٍ** ﴾ فبعد أن قدّم البرهان العلمي الثابت حقّ له عندئذٍ أن يبدي مالهذا الأمر من قداسة ، فقال : ﴿ **سُبحانَ اللّه عَمَّا يَصِفُون . عَالِمِ الغَيبِ والشَّهَادةِ فَتعَالىٰ عَمَّا يُشركونَ** ﴾[1] .

ومثل هذا الأُسلوب جاء أيضاً في قوله تعالى : ﴿ **أَم اتَّخَذوا آلهَةً مِّنَ الأَرضِ هُم يُنشِرونَ * لَو كانَ فيهِمَا آلهةٌ إلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتا** ﴾ وبعد هذا البرهان القاطع قال : ﴿ **فَسُبحَانَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ** ﴾[2] .

---

(١) المؤمنون ٢٣ : ٩١ ـ ٩٢ .

(٢) الأنبياء ٢١ : ٢١ ـ ٢٢ .

أمّا النقاش في مبدأ المعاد واليوم الآخر فقد بسط القرآن الكريم فيه القول فصّل وأجاب على الشبهات بأنواع شتّى من البراهين ، وكذلك الحال ع مبدأ النبوّة والكلام في صدق الأنبياء ورسالاتهم ، ففي كلّ هذه بادئ التي تمثّل أُصول الدين ، فلا دين إلّا بها، لم يصدم القرآن المعاندين لتهويل والتكفير حتّى ساق الحجج ودافع عن هذه المبادئ والمفاهيم لبراهين العقلية القاطعة ليوقفهم على حقيقة واضحة وضوح البديهيات ني لا يتنكّر لها إلا معاند يعشق اللجاجة والجحود .

وكلّ شيء من العقائد الإسلامية هو دون هذه العقائد الثلاث بلا شك، بلا أدنى خلاف ..

إذن لنا كلّ الحقّ في مناقشة ما هو دون ذلك ، ومعنا في حقّنا هذا : قرآن والسُّنّة .

ـ نحن نعتقد بعصمة القرآن وعصمة السُّنّة وبأنّ للتاريخ مساراً ما .

ولكننا نعود فنفرض آراءنا المذهبية على القرآن ، فتظهر له معان شتّى وجوه مختلفة وأهداف متناقضة !

ونفرض آراءنا المذهبية على السُّنّة ، فتظهر وكأنّها سُنن شتّى لا سُنّة احدة .

ونفرض أهواءنا على التاريخ ، فنصدّق منه ما وافقها ، ونكذّب بما خالفها !

إنّ هذا يعني أنّنا في الحقيقة إنّما اعتقدنا بعصمة أهوائنا وآرائنا المذهبية ، جعلناها حاكمةً على كلّ شيء ، لا على حقائق الأحداث فقط ، بل على لقرآن والسُّنّة أيضاً !!

وهذا هو السرّ في نموّ النزاع واستفحاله وتفشّيه .

جذور النزاع

لقد ابتدأ النزاع في هذه الأُمّة سياسيّاً ، ومضى إلى وقت ليس بالقصير نزاعاً سياسيّاً . ثمّ كان من شأن السياسة أن تقود هذا النزاع إلى ميادين الفكر والاجتماع الأُخرى .

حتّى توالت على الأُمّة عهود تتابع فيها حاكمون يتبنّون اتّجاهاً واحداً يتعصّبون له ويوفّرون له الحماية وأسباب الانتشار ويواجهون بالعنف كلّ اتجاه آخر .

ثمّ وجدوا في كلّ عصر رجالاً ممّن عُرف بالفقه تقرّبوا إليهم واجتهدوا في توطيد سلطانهم ، فتعاظم الشرخ بين فصائل الأُمّة ، وترسّخت الحواجز التي أصبحت هنا حواجز دينية بين فئة تعيش في ظلّ السلطان ثمّ تمنحه الشرعية في سياساته ومقاصده ، وفئات أُخرى يُطارد رجالها ويؤذى كبراؤها ، وربّما يقتّلون ويُحجر على أفكارهم وتعاليمهم وكتبهم .

يقول الإمام الغزالي : إنّه لما انقرض عهد الخلفاء الراشدين أفضت الخلافة إلى قومٍ تولّوها بغير استحقاق ولا استقلال بعلم الفتاوى والأحكام، فاضطرّوا إلى الاستعانة بالفقهاء وإلى استصحابهم في جميع أحوالهم . وقد كان بقيَ من العلماء من هو مستمرّ على الطراز الأوّل وملازمٌ صفو الدين ، فكانوا إذا طُلبوا هربوا وأعرضوا ، فرأى أهل تلك الأعصار عزّ العلماء وإقبال الأئمّة عليهم مع إعراضهم ، فاشرأبّوا لطلب العلم توصّلاً إلى نيل العزّ ودرك الجاه ، فأصبح الفقهاء بعد أن كانوا مطلوبين طالبين ، وبعد أن كانوا أعزّة بالإعراض عن السلاطين أذلّةً

بالإقبال عليهم ، إلّا مَن وفّقه اللّه[1] .

والحقّ أنّ هذا لم يكن وقفاً على جماعة واحدة دون سواها ، فصحيح أنّه استغرق الحقب الأطول والمساحات الاوسع والأشمل لصالح مذاهب الجمهور على أيدي الأمويين وأغلب الخلفاء العباسيين ثمّ السلاجقة والأيوبيين والمماليك والعثمانيين ، إلّا أنّ الطوائف الأُخرى كان لها دورها أيضاً ، فكان للمعتزلة دور أيام المأمون والمعتصم ، وللشيعة دور أيام البويهيين والصفويين ، وللإسماعيلية دور أيام الفاطميين ، وإن اختلفت تلك الأدوار في مساحاتها الزمنية والمكانية و درجة التطرّف وحجم الأضرار ، إلّا أنّ الموضوع واحد في آثاره الاجتماعية والأدبية والدينية .

تلك الأجواء كانت السبب المباشر في ظهور الأخبار المكذوبة والأحاديث الموضوعة والعقائد الدخيلة ، التي تسلّحت كلّ فرقة بطائفة منها ، ورمت خصومها بطائفة أُخرى .

فهل ذهبت تلك النزاعات ودرست مع الزمن ، واختفت آثارها ؟

يغالط نفسه ويخادعها من يزعم ذلك ..

إنّ الحقيقة التي ينبغي أن لا تغيب عن أحد أنّ تراثنا الموجود بين أيدينا إنّما جُمع وصنّف في تلك الأحقاب ، لا غير ..

كلّ تراثنا الذي نقرأهُ : في الحديث ، في التفسير ، في الفقه ، في الأُصول ، في العقائد ، في التاريخ ، كلّه تراث تلك العهود ؛ عهود النزاع السياسي والمذهبي .

إذن لا شكّ أن يأتي تراثنا محمّلاً بتلك الآثار الخطيرة ، وهذه هي الحقيقة التي طغت على تراثنا الإسلامي .

هذه الحقيقة هي أوّل ما ينبغي أن نقف عنده ، لا على طريق التقريب

---

(١) حجّة اللّه البالغة ١ : ٣٣٢ ، الإنصاف : ٨٧ كلاهما للدهلوي .

بين المذاهب فقط ، بل على طريق المطالعة الحرّة أيضاً ، وعلى طريق الدرس والتلقّي ، أو التحقيق أو التصحيح .

ثمّ ليس من حقّنا أن ننتظر أيّ فائدة ترجى من وراء هذه الوقفة مالم يصحبها شرطان متلازمان على طول الطريق وحتّى النهاية ، وهما :

١ ـ الجدّ في التأمّل والنظر والمتابعة .

٢ ـ الحياد التام في التعامل مع المفاهيم والأحداث .

وسوف ننتخب لهذا البحث ثلاثة مواضيع ، نتناول المصادر الأساسية لكلّ منها ، ونسلّط الضوء على جذور النزاع فيها . وسوف نرى في النهاية أنّ أسباب الخلافات والتباعد بين المسلمين ، ومادّة تلك الخلافات، هي تلك المجموعة من الأخبار المكذوبة والأحاديث الموضوعة والعقائد الدخيلة التي أفرزتها أيام الصراع السياسي ، ثمّ أخذت تنمو وتنتشر حتّى دخلت في صلب عقائد المسلمين .

وهذه المواضيع الثلاثة التي انتخبناها للدرس هنا هي : التفسير ، الحديث، التاريخ .

وقبل الدخول في التفصيل نوجز وجهة النظر التي نتبنّاها في هذا الموضوع ، فنقول :

١ ـ إنّ التقريب ثمرة طبيعية للتصحيح ، فكما لا يمكننا أن ننتظر ثمرة تنتج بلا شجرة ، لا يمكننا كذلك أن ننتظر للتقريب وجوداً ومعنى دون أن نقطع أشواطاً هامّة على طريق التصحيح .

وكما أنّ جودة الثمرة ورونقها يتوقّف على مقدار العناية بالشجرة وتوفير أسباب نموّها وحفظها من الآفات ، فكذلك هو المستوى المرجو من التقريب ، فإنّه يتوقّف على المقدار المنجز من التصحيح ودرجة نقائه .

٢ ـ إن التصحيح ثورة حقيقية ، ولا يجرؤ على تقحّم نيران الثورة

إلّا الثوريّون .

فالثوريّون هم الذين امتلأوا استعداداً لتقديم الغالي والنفيس على طريق الثورة ، ولا يشغلهم عن أهدافهم ما سيفقدونه من راحة ونعيم وأموال وبنين وأهلين ..

وكذلك من أدرك أنّ التصحيح ثورة ، ومضى على طريقه ، فسوف لا يوقف مسيرته ما يراه من تساقط الكثير من المعلومات والمفاهيم التي كان قد ورثها وقرأها وترسّخت في ذهنه وأصبحت جزءاً من عواطفه ، وربّما أصبحت جزءاً من وجوده الاجتماعي أيضاً ، لا يهمّه أن يرى ذلك كلّه يتساقط على طريق التحقيق العلمي الدقيق .

إنّ التصحيح بهذا المعنى سيمرّ من خلال ثورتين :

ـ ثورة على التراث ، تُثير كوامنه وتكشف حقائقه ..

ـ تسبقها ثورة على أواصر عوجاء أو معكوسة شدّتنا إلى هذا التراث شدّاً مغلوطاً حال حتّى دون الإذن بمناقشته.

وهذا لا يعني أنّنا نستنكر أيّ نوع من الارتباط العاطفي بالتراث ، كلّا ، فإنّ الارتباط العاطفي الصحيح المشذّب ضروريّ جدّاً في ثبات العقيدة .

بعد هذا الإيجاز ننتقل إلى شيء من التفصيل في الميادين الثلاثة التي انتخبناها من بين ميادين التراث الواسعة ، بغية فتح أبواب الحوار على طريق التصحيح الذي سوف يكون التقريب ثمرةً طبيعية من ثماره .

[١]

التفسير

سلك التفسير طرقاً ومناهج متعدّدة يمكن حصرها بما يلي :

١ ـ التفسير بالمأثور .

٢ ـ التفسير بالرأي .

٣ ـ التفسير بالقرآن .

٤ ـ التفسير الباطني .

٥ ـ التفسير الصوفي الإشارتي .

٦ ـ تفاسير حديثة غلبت عليها صبغ معينة ، كالصبغة العلمية ، والصبغة الأدبية ، والصبغة الاجتماعية .

وسوف ينصبّ بحثنا في أقسام ثلاثة فقط ، هي : الأول والثاني والسادس ، وذلك أوّلاً : لما تميّزت به هذه الأقسام من شمول واستيعاب وانتشار بين عموم المسلمين ، بخلاف التفاسير الباطنية و الصوفية التي تكاد تكون تفاسير خاصّة ، ضيّقة النطاق ، تحمل معها أسباب شللها وانزوائها بعيداً عن الحياة .

ثانياً : لأن هذه الأقسام الثلاثة هي التي زخرت بأسباب الخلاف ، وكثرت فيها النزاعات الفكرية والمذهبيّة ، بخلاف التفسير القرآني ، والذي يُعدّ أسلم مناهج التفسير وأهمّها على الإطلاق .

التفسير بالمأثور

١ ـ يُعدّ التفسير بالمأثور أُوّل أشكال التفسير ظهوراً . وسِمَتُه الثابتة هي الاقتصار في تفسير النصّ القرآني على ما ورد في الأثر في ذلك عن الرسول ﷺ أو الصحابة وأهل البيت والتابعين.

ويمكن أن يلاحظ أنّ أصحاب هذا المنهج قد سلكوا فيه مسلكين :

الاول : توقف عند حدود الرواية ، فلم يزد فيه المفسّر على إيراد الروايات شيئاً يُذكر ، وربّما ذكروا أسانيد رواياتهم وربّما حذفوها اختصاراً .

ومن هذا القسم : تفسير العياشي ، تفسير فرات الكوفي ، تفسير القمّي، تفسير الحبري ـ الزيدي ـ ، تفسير الثعلبي ، تفسير البرهان ، الدرّ المنثور للسيوطي ، نور الثقلين .

الثاني : زاد على إيراد الروايات فوائد هامّة ، كالترجيح بين الروايات، ونقد أسانيدها ، وانتخاب الأصحّ منها والأنسب بالمعنى القرآني والأكثر موافقة للأُصول ، وكإدخال فوائد لغويّة هامّة في محلّها .

ومن تفاسير هذا القسم : تفسير الطبري ، التبيان ، مجمع البيان ، وتفسير ابن كثير .

٢ ـ وللتفسير بالمأثور عامّةً آفتان خطيرتان :

الأُولىٰ : كثرة الأحاديث الضعيفة والموضوعة فيها ، لأن غرض أصحابها عادةً هو جمع كلّ ما ورد من روايات في معنى النصّ القرآني بدون النظر في أسانيدها ، ولا في اضطراب متونها أو مخالفتها للأُصول الثابتة في الشرع .

والثانية : عرضتها للإسرائيليات الدخيلة على ثقافتنا وعقائدنا .

ولا يكاد ينجو تفسير روائي من هاتين الآفتين .

أمّا قول ابن تيمية في تفسير الطبري : « إنّه لا يروي الموضوعات ، ولا يروي عن المتّهمين »[١] فهي مجازفة واضحة لا يوافقه عليها أحد حتّى الطبري نفسه ، إذ ردّ كثيراً من الروايات التي أوردها في تفسيره ، وروايات أُخرى لم يردّها ولم يعقّب عليها ، قال فيها الدكتور محمد السيد حسين الذهبي : « ابن جرير يروي في تفسيره أباطيل كثيرة يردّها الشرع ولا يقبلها العقل ، ثمّ هو لا يعقّب عليها بما يفيد بطلانها اكتفاءً بذكر أسانيدها »[٢] .

وإذا كان الدكتور الذهبي يركّز هنا على الإسرائيليات فإنّ قوله هنا جارٍ أيضاً على رواياته لتفسير السَلَف .

بل إنّ ابن تيميّة نفسه الذي قال : « إنّ الطبري يروي تفاسير السَلَف بالأسانيد الثابتة »[٣] لم يلتزم قوله هذا ولم يعرف لتفسير الطبري هذا، الحق في مجادلاته العقائدية ..

ـ فمرّة وصف أحاديث بأنّها موضوعة ولم يروها أحد من أهل العلم، في حين رواها الطبري من طرق متعدّدة ـ فعن تصدّق عليّ عليه‌السلام بالخاتم وهو راكع ونزول قوله تعالى : ﴿ **إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ** ﴾ قال ابن تيميّة : هذه من الموضوعات باتّفاق أهل العلم[٤] . في حين رواها الطبري بأسانيده عن

---

(١) مقدّمة في أُصول التفسير : ٥١ .

(٢) الاسرائيليات في التفسير والحديث : ١٢٥ .

(٣) مقدمة في أُصول التفسير : ٥١ .

(٤) مقدمة في أُصول التفسير : ٣١ ، ٣٦ .

السَلَف من خمس طرق، لا طريق واحد !!

وغير هذا كثير ذكرنا منه نماذج في كتابنا (ابن تيميّة حياته .. عقائده) الذي صدر حديثاً .

ـ ومرّة أُخرى رأى ابن تيميّة أنّ خصماً له يحتجّ لمذهبه برواية للطبري في تفسيره ، فقال ابن تيميّة في الردّ عليه : « إذا كان في بعض كتب التفسير التي يُنقل فيها الصحيح والضعيف ، مثل : تفسير الثعلبي والواحدي والبغوي ، بل وابن جرير وابن أبي حاتم ، لم يكن مجرّد رواية واحدٍ من هؤلاء دليلاً على صحّته »[1] .

ومثل هذا الكلام يرد في حقّ من يذهب إلى تصحيح كلّ ما جاء في تفسير القمّي ، بحجّة أن القمّي قد وثّق مشايخه ، فيرد عليه :

أ ـ إنّ توثيق القمّي لمشايخه لا يعدّ توثيقاً لسائر رجال السند . ففي تفسير البسملة في أول كتابه تجد في أسانيده : عمرو بن شمر ومفضّل بن عمر ، وكلاهما متّهم بالكذب[2] .

ب ـ إن تفسير القمّي قد ضمّ في مرويّاته روايات لا تستقيم مع القرآن ولا مع اللغة ولا مع الأُصول ، ولا يمكن حملها على أيّ محمل ، فمن ذلك : ـ عند قوله تعالى : ﴿ **إنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحي أن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا** ﴾ .

قال القمّي في روايةٍ ذكر إسنادها : « إنّ هذا مثلاً ضربه اللّه تعالى لأمير المؤمنين ، فالبعوضة : أمير المؤمنين ، وما فوقها : رسول اللّه »[3] ! فعلى أيّ وجه يمكن أن يحمل هذا الكلام ؟!

---

(١) منهاج السنّة ٤ : ٨٠ .

(٢) أُنظر رجال النجاشي : ٧٦٥/٢٨٧ ، ١١١٢/٤١٦ .

(٣) تفسير القمّي ١ : ٣٥ ، والآية من سورة البقرة ٢ : ٢٦ .

ـ عند قوله تعالى : ﴿ مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ * بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَّا يَبْغِيَانِ * فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ * يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ﴾[1] .

قال القمّي : « البحران : علي وفاطمة ، والبرزخ : رسول اللّه ﷺ ، واللؤلؤ والمرجان : الحسن و الحسين »[2] .

وفي هذا الكلام الأخير بالخصوص ، وفي أصل الموضوع ــ وهو التفسير بالباطن ــ عامّة ، قال الشيخ محمد جواد مغنية بالحرف الواحد : « ونُسب إلى الشيعة الإمامية أنّهم يعتقدون بأن المراد بالبحرين : علي وفاطمة ، وبالبرزخ : محمد ﷺ ، وباللؤلؤ والمرجان: الحسن والحسين . وأنا بوصفي الشيعي الإمامي أنفي هذه العقيدة عن الشيعة الإمامية على وجه الجزم والاطلاق .

وإنّهم يحرّمون تفسير كتاب اللّه تفسيراً باطنياً »[3] .

فهذا ردّ لهذه الرواية ولسائر ما في هذا التفسير وغيره من الباطن .

وليست هي كلمة محمد جواد مغنية وحده ، بل من تتبّع ما قرّره أهل العلم من الاصوليين وجد أنها كلمة إجماع عندهم ، فإلى هذا ذهب الشيخ المفيد ، وعَلَم الهدى الشريف المرتضى ، والشيخ الطوسي ، والعلامة الطبرسي ، والشيخ محمد جواد البلاغي ، والسيد الخوئي وغيرهم .

ج ـ ردّ الشيخ البلاغي كثيراً من روايات القمّي في تفسيره معلّلاً ذلك بضعفها ، وقد تكرّر هذا في عدّة مواضع من تفسيره (آلاء الرحمن) .

د ـ شكّك السيد الطباطبائي في كثير ممّا نقله عن تفسير القمي في

---

(١) الرحمن ٥٥ : ١٩ ـ ٢٢ .

(٢) تفسير القمّي ٢ : ٣٤٤ .

(٣) التفسير الكاشف ٧ : ٢٠٨ ـ ٢٠٩ .

بحوثه الروائية[1] .

هـ ـ من الناحية السندية فإنّ هذا التفسير لم يروه عن القمّي إلّا رجل واحد، وهو العباس بن محمد بن القاسم بن حمزة بن موسى الكاظمعليه السلام. وليس لهذا الرجل ذكر في كتب الرجال على الاطلاق ، ولم يعرف إلّا في كتب الأنساب بأنّه واحد من ولد محمد بن القاسم وأنّ عقبه في طبرستان[2] . ترى كيف يغيب عن كتب الرجال رجل يروي مثل هذا التفسير الكبير الذي ضمّ عدّة مئات من الأحاديث المنسوبة إلى أهل البيت عليهم السلام ؟

ومثل هذا المأخذ السَنَدي لا يمكن إغفاله والإعراض عنه كلّياً .

أمّا محاولة بعضهم توثيق هذا الراوي لسبب واحد عرفوه عنه ، وهو أنّه يتّصل بالإمام الكاظم عليه السلام بعد ثلاثة آباء ، فهي ليست من كلام أهل العلم التي تستحق النظر .. فهل يستطيع هؤلاء أن يقطعوا بتوثيق زيد الذي لا يفصله عن الإمام الكاظم ولا أب واحد ، لأنّه هو ابن الإمام الكاظمعليه السلام؟! أم يستطيعوا توثيق جعفر الكذّاب وهو ابن الإمام الهادي عليه السلام ؟!

و ـ لقد دوّن السيد هاشم معروف الحسني كثيراً من هذه الملاحظات حول تفسير القمي[3] .

وخلاصة القول : إنّه لا تخلو التفاسير الروائية من الأحاديث الموضوعة والأخبار الدخيلة . ولهذه الأحاديث والأخبار آثارها السلبية الكبيرة في زيادة تعقيد الخلافات المذهبية ، بما تحمله من عقائد غريبة دخيلة قد يتديّن بها بعض المسلمين دون بعض ، فتظهر بذلك سلسلة جديدة من النزاعات

---

(١) اُنظر مثلاً : تفسير الميزان ٢٠ : ٣٥١ ، ٣٨٤ .

(٢) الفخري في الأنساب : ٢٠ .

(٣) راجع : بين التصوّف والتشيّع/ هاشم معروف الحسني : ١٩٣ ـ ١٩٤ .

بين الفريقين ، وبملاحظة أنّ الأخبار حملت عقائد شتّى ووردت في مصادر كثيرة ، فإنّ الانقسامات ستزداد ، فتزداد النزاعات تبعاً لها ، وتتّسع الهوّة .

وكلّ هذا خُلق من تلك الأخبار الدخيلة والأحاديث الموضوعة التي شُحنت بها كتب التفسير الروائي بالخصوص ، ولو استطعنا تنقية تراثنا التفسيري من هذه الشائبة لدفعنا عن أُمّتنا شرّاً عظيماً كان ولا يزال واحداً من مصادر النزاع والخلافات بين المسلمين .

تمثيل

الأحاديث الموضوعة والإسرائيليات تشغل مساحةً واسعةً في تراثنا التفسيري ، وبالخصوص الروائي منه ، والذي سنختاره هنا من شواهد ذلك مثالين فقط يمكن أن يُنسَبا إلى صنف واحد من أصناف الموضوعات ـ لو تمّ هذا التصنيف الموضوعي ـ وهو الصنف الذي يمسّ مسّاً صريحاً ومباشراً بكرامة القرآن الكريم :

المثال الأوّل : قصّة الغرانيق

في سبب نزول قوله تعالى : ﴿ **وَمَا أَرْسَلنا مِنْ قَبلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إلّا إذَا تَمَنَّىٰ ألقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمنِيَّتِهِ** ﴾[1] قال بعض المفسّرين : جلس رسول اللّه ﷺ في نادٍ من أندية قريش وفيه جمع كبير ، فتمنّى عندئذٍ أن لا يأتيه من اللّه شيء ينفّرهم عنه ، فأنزل اللّه عليه سورة النجم فقرأها عليهم حتّى إذا بلغ ﴿ **أفَرَأيتُم اللّاتَ وَالعُزَّىٰ * وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرَىٰ** ﴾ ألقى عليه الشيطان كلمتين: (تلك الغرانيق العُلى، وإنّ شفاعتهنّ لتُرتجى)

---

(١) الحج ٢٢ : ٥٢ .

فقرأها النبيّ ﷺ ثمّ أتمّ قراءة السورة فسجد في آخرها وسجد القوم جميعاً معه ، ورضي المشركون بذلك ، فلمّا أمسى النبيّ أتاه جبريل، فقال له : يا محمّد ، ماذا صنعت ؟ لقد تلوتَ على الناس مالم آتِكَ به عن اللّه !!

فحزن رسول اللّه ﷺ حزناً شديداً وقال : افتريتُ على اللّه ، وقلتُ على اللّه ما لم يُقل !! وما زال مغموماً مهموماً حتّى نزلت عليه هذه الآية تُسَلّيه : **﴿ وَمَا أَرْسَلنا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلا نَبيٍّ إلَّا إذَا تَمنَّىٰ أَلقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمنيَّتِهِ فَيَنسَخُ اللَّهُ مَا يُلقِي الشَّيْطَانُ ثمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾** .

هذه القصّة التي رقص على نغماتها المغرضون ، وطال حولها نزاع المسلمين ، أخرجها الطبري في تفسيره من تسعة طرق[١] ، بل قال الرازي: هذه رواية عامّة المفسّرين الظاهريّين .

هذا مع أنّ أهل التحقيق قالوا فيها : إنّها قصّة باطلة موضوعة : ـ سُئل عنها خزيمة ، فقال : هذا وضعٌ من الزنادقة . ثمّ صنّف فيها كتاباً في إثبات قوله هذا ..

وقال أبوبكر البيهقي : هذه قصّة غير ثابتة من جهة النقل . ثمّ أثبت أنّ رواتها مطعون فيهم..

وقال ابن كثير : لم أرها مسندة من وجه صحيح ..

وأيضاً فقد روى البخاري وغيره من طرق كثيرة أنّ النبيّ ﷺ قرأ سورة النجم وسجد فيها المسلمون والمشركون والإنس والجنّ ، وليس فيها ألبتة حديث الغرانيق[٢] .

وخلص القاضي عياض إلى أنّ هذا الحديث إنّما أُولع به وبمثله المفسّرون

---

(١) تفسير الطبري ١٠ : ١٨٦ ـ ١٨٩ .

(٢) راجع تفسير الآية في : تفسير الرازي ، تسير القرطبي ، تفسير ابن كثير ، تفسير الآلوسي .

والمؤرّخون المولعون بكلّ غريب، المتلقّفون من الصحف كلّ صحيح وسقيم[1].

ثمّ ذكر الرازي احتجاج أهل التحقيق على هذه الرواية أيضاً بسبعة نصوص قرآنية وخمسة براهين عقلية[2].

بقي أن يُشار إلى أنّ هذه القصّة لا موقع لها في التفاسير الشيعية قاطبةً لأنّها منافية لأصل العصمة الذي هو جزء لا يتجزّأ من عقيدة النبوّة، وإلى أصل العصمة في التبليغ خاصةً استند القاضي عياض أيضاً في إبطالها[3]. وإلى هذا الأصل أيضاً يرجع البرهان الخامس من البراهين العقلية التي ذكرها الرازي، ففيه: إنّا لو جوّزنا ذلك لارتفع الأمان عن شرعه ﷺ، وجوّزنا في كلّ واحد من الأحكام والشرائع أن يكون كذلك!

المثال الثاني: قصّة الأسماء المحذوفة

ذكر بعض أصحاب التفسير بالمأثور أنّ هناك آيات في القرآن الكريم قد أُنزل فيها اسم الإمام عليّ، وربّما أسماء غيره من الأئمّة أيضاً، وذكروا مثال ذلك، قوله تعالى: ﴿ **وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ** ﴾[4] فقالوا: إنّها نزلت هكذا: (وإن كنتم في ريب ممّا نزّلنا على عبدنا في عليّ فأتوا بسورة من مثله). رواها القمّي وهاشم البحراني[5]. وهي مرويّة في الكافي أيضاً.

---

(1) تفسير القرطبي ١٢ : ٥٥.

(2) تفسير الرازي ٢٣ : ٥٠.

(3) تفسير القرطبي ١٢ : ٥٥.

(4) البقرة ٢ : ٢٣.

(5) تفسير القمّي: المقدّمة ص ١٠، تفسير البرهان ١ : ٧٠ ح/٣ وذكر قبله حديثين طويلين يتضمّنان هذا المعنى.

سخر الإمام الخوئي من هذه لرواية مطمئناً ، فأين ذكر عليّ عليه السلام من موضوع إعجاز القرآن والتحدّي بالإتيان بمثله !!

قال الإمام الخوئي : إنّ هذه الرواية المرويّة في الكافي ممّا لا يحتمل صدقه في نفسه ، فإنّ ذكر علي عليه السلام في مقام النبوّة والتحدّي على الإتيان بمثل القرآن لا يناسب مقتضى الحال .

ثم أبطل هذه الرواية وأخواتها جميعاً ببراهين أُخرى من السُنّة الصحيحة[1] .

وقد يكون مستغرباً أن نجد نظير هذه الأحاديث في مصادر سُنّية معتبرة، مثل (تفسير فتح القدير) للإمام الشوكاني وهو المحقّق الجدير الذي جهد أن لا يذكر في كتابه إلا ما يثق به ، وإن هو ذكر شيئاً ممّا لا يثق به صرّح بطعنه ..

لقد نقل الشوكاني حديثاً عن ابن مسعود ، قال فيه : كنّا نقرأ على عهد رسول اللّه صلى الله عليه وآله : (يا أيُّها الرسول بلّغ ما أُنزل إليك من ربّك أنّ عليّاً مولى المؤمنين وإن لم تفعل فما بلّغت رسالته)[2] .

والخلاصة : إنّ أهل التحقيق قد قسّموا هذه الروايات إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : ما لا يصحّ إسناده ، لطعن معلوم في بعض رواته ، أو جهالة ، أو إرسال ، وهذا يشمل القسم الأعظم من هذه الروايات وللّه الحمد ، فلو كلّف القارئ نفسه عناء النظر في أسانيد ما يمرّ عليه من هذه الروايات لاستراح من أكثرها .

والقسم الثاني : ما لا يحتمل الصدق في نفسه ، كالرواية الأُولى

---

(١) راجع البيان : ٢٥٠ ، ٢٥١ .

(٢) فتح القدير ٢ : ٦٠ ، وذكره السيوطي أيضاً في الدرّ المنثور ٣ : ١١٧ .

ونظائرها ، وهي كثيرة أيضاً .

والقسم الثالث : هو ما سلم من الطعنين الأوّلين ، وقد فسّروه تفسيراً دقيقاً يؤيّده الواقع المعلوم ، ويستقيم مع حقيقة حفظ القرآن من أن تناله يد بتغيير أو تبديل أيّاً كان حجمه ونوعه .. فقالوا : إنّ هذا ليس من القرآن الكريم ، وإنّما هو من التأويل وأسباب النزول الذي كان بعض الصحابة من أصحاب المصاحف يكتبونه في مصاحفهم ، كما هو معروف عن مصحف عليّ عليه السلام ومصحف عبد اللّه بن مسعود رضي اللّه عنه وغيرهما[1].

وهذا هو التفسير السليم الذي لا مأخذ عليه .

كما أنّ هذا التقسيم الثلاثي يقدّم الحلّ الشافي والنهائي لهذه الشبهة التي تفرزها تلك الروايات .

وأيضاً فلا بُدّ أن يقال : إنّ أمثال هذه الروايات من القسمين الأوّل والثاني خاصّةً لا يكاد يوجد لها أثر في التفاسير المعتبرة؛ كالتبيان ، ومجمع البيان، وآلاء الرحمن ، والميزان ، والكاشف . وإنّما هي من بلايا التفاسير الروائية .

٣ ـ هناك محاولات علمية قيّمة قام بها بعض المفسّرين ، فناظَر في تفسيره بين الروايات المنقولة عن مصادر الفريقين ، وحاكَم بينها مستعيناً بالنصّ القرآني والسياق والأُصول لينتخب الأنسب منها ، فربّما اتّفقت عنده روايات الفريقين فأقرّها جميعاً . وربّما ردّها جميعاً ، وربّما رجّح رواية أحد الفريقين وفق القواعد المذكورة بعيداً عن التحيّز والهوى والعصبية المذهبية .

وهذا المنهج منهج حقّ ، جديرٌ أن يُقتدى به .

---

(١) راجع البيان : ٢٥٣ ، آلاء الرحمن : ٢٦ (المقدّمة) .

وفي حدود مطالعتي لم أجد أحداً يتقدّم في هذا المنهج على الشيخ البلاغي في تفسيره (آلاء الرحمن) .

ثمّ هو منهج تقريبي ممتاز ، جاء البعد التقريبي فيه تابعاً للبعد العلمي التحقيقي السليم ، وهذا هو التقريب الحقيقي .

وهو منهج متقدّم على ما سلكه الشيخان الطوسي والطبرسي في تفسيريهما حيث حاولا إيراد المهم والمعتمد ممّا قاله أصحاب المذاهب المختلفة في تفسير كلّ آية ، مع ما في هذا الذي سلكه الشيخان من اعتداد ظاهر بآراء المذاهب على اختلافها ، أو على الأقلّ فهو منهج ينطوي على تقدير لتلك الآراء ، فلا إنكار ولا تهجّم ، ولا ازدراء ولا تناسي !

وفي هذا من الأثر التقريبي مالا يخفى .

٤ ـ ثمّة ملاحظة هامّة أُثيرها ، ولا أمتلك جواباً عنها ، الآن على الأقلّ، وهي :

إنّ أصحاب التفسير الذين نقلوا تفاسير السَلَف قد تسالموا على أنّ أكثر الصحابة تفسيراً هو عبد اللّه بن عباس ، ونقلوا عن ابن عباس أنّه أخذ تفسيره عن عليّ عليه السلام ..

قال ابن عطيّة : أمّا صدر المفسّرين والمؤيّد فيهم فعليّ بن أبي طالب ، ويتلوه عبد اللّه بن عباس ، وهو تجرّد للأمر وكمّله ، وقال ابن عباس : ما أخذتُ من تفسير القرآن فعن عليّ بن أبي طالب[1] .

والسؤال الذي أُثيره هنا ، هو : إنّ هذه النقطة تمثّل موضعاً هامّاً وكبيراً من مواضع الوفاق ، والتي تشغل المساحة الأوسع في التفسير ، وكان هذا لا بدّ أن يظهر في تفاسير المسلمين عامّةً ، وفي التفاسير الروائية التي اعتمدت المأثور خاصّةً .

---

(١) تفسير القرطبي ١ : ٢٧ .

لكنْ لم يظهر شيء من ذلك ، فما هو السرّ في ضياع هذه المساحة الواسعة من مساحات الوفاق ؟ وهل من سبيل إلى تدارك هذا الأمر ؟

أرى أنّ هذه إثارة جادّة ، جديرة بأن تحظى بعناية المتخصّصين في هذا الباب ، بالدرس والتحقيق الموضوعيّين ، وسوف تعود تلك المساعي على الأُمّةِ بنتائج حَسنة بلا شكّ .

التفسير بالرأي

١ ـ التفسير بالرأي المقبول عند المسلمين عامّة هو ما كان قائماً على الاجتهاد الصحيح المستند إلى الأُصول الثابتة في الشريعة ، وإلى اللغة والبلاغة والبيان .

وقد شاع هذا المنهج بين المسلمين وسار عليه أكابر المفسّرين .

وقد اختلفت هذه التفاسير في مدى اعتمادها على المأثور ، وفي طبيعة استفادتها من اللغة ، وطبيعة رجوعها إلى العقل .

وفي هذا النوع من التفسير تختفي ـ أو تكاد ـ آفات التفسير بالمأثور من كثرة الموضوعات والإسرائيليات . غير أنّها من ناحية أُخرى كانت مسرحاً لظهور العقائد والنزاعات المذهبية .

وقد تجسّدت آفتها الكبرى حين أصبح القرآن فيها تابعاً لعقائد المفسّرين، منقاداً لها ، بدلاً من أن يكون مصدراً لها حاكماً عليها . فكثر فيها التأويل وصرف النصّ عن ظاهره والتحكّم بالمعاني والمفردات ، لأجل موافقة المذاهب والانتصار لها .

وهذا طريق خاطئ بلا شك ، ولا يقرّه أحد ابتداءً ، لكنّ هذا الطريق الخاطئ أصبح واحداً من مصادر النزاع بين المسلمين .

٢ ـ ومنشأ الخلاف الظاهر في هذه التفاسير يعود إلى مصدرين أساسين داخلين في هذا النوع من التفسير ، هما : اللغة ، والعقل .

اللغة

بلا شكّ أنّ اللغة مصدر من مصادر التفسير الصحيحة، فالقرآن إنّما يتكلّم بلغة ، ففهم معانيه موقوف على المعرفة بهذه اللغة ومفرداتها واستخداماتها وخصائصها .

ولقد كان الرجوع إلى اللغة كمصدر من مصادر التفسير قديماً على عهد الصحابة رضي اللّه عنهم .

ومن الشروط الأوّلية التي اتّفق عليها أهل العلم في المفسّر : معرفته التامّة باللغة العربية ، فليس لغير العالم بها حقّ الدخول في تفسير شيء من كتاب اللّه العزيز ، ولا يكفي في حقّه تعلّم اليسير منها[1] .

لكنّ طبيعة وحدود الاستفادة من هذا المصدر الصحيح أظهرت خلافات جديدة صارت فيما بعد مصدراً من مصادر النزاع الطائفي .

مثال ذلك :

اختلافات المفسّرين في مجازات القرآن :

ـ ففريق أوغل في استخدام المجاز وبالغ فيه مع كلّ نصّ غير قطعي الدلالة تقريباً ، فكثر عندهم الانتقال من الحقيقة إلى المجاز ، كما هو ملاحظ في تفاسير المعتزلة غالباً .

ـ وفريق آخر منع من قبول المجاز في القرآن ، والتزم بظاهر اللفظ ، وهؤلاء هم أهل الظاهر والحشوية .

ـ بينما توسّط فريق آخر بين الفريقين ، فقَبِلَ الانتقال من المعنى الحقيقي إلى المجازي ولكن باعتدال ووفق شروط واضحة ، وعلى هذا المنهج سارت أهم التفاسير المعروفة عند الفريقين .

وهذا الخلاف الذي ظاهره الاستفادة من اللغة هو في الأصل نابع عن المصدر الثاني ـ المصدر العقلي ـ كما سنرى .

العقل

لما كان العقل عند المعتزلة مستقلاً في الحكم ، مقدّماً على الشرع ، فقد كثر عندهم الرجوع إلى العقل في التفسير ،

---

(١) البرهان في علوم القرآن/ الزركشي ٢ : ١٦٥ .

وآلتهم في ذلك: اللغة ومفرداتها ومفهوماتها .

ورأى الإمامية أنّ العقل طريقٌ موصلٌ إلى العلم القطعي ، فلذلك لا يصحّ عندهم أن يكون شاملاً للظنّون[1] . كما عدّوا الرجوع إلى العقل بلا دليل يدلّ عليه ، عدّوه من اتّباع الظن الذي لا يغني من الحقّ شيئاً ، وأنّ العدول من الحقيقة إلى المجاز لا يصحّ إلا بدليل صحيح وحجّة قاطعة[2] .

وأهل الظاهر على خلاف الفريقين معاً .

ولم يكن الرجوع إلى العقل وقفاً على الإمامية والمعتزلة ، فهذه كتب التفسير مشحونة بأمثلة ذلك عن أكثر مفسّري السَلَف : ـ فعن ابن عباس في قوله تعالى : ﴿ **وَسِعَ كُرسِيُّهُ السَّمَٰوَاتِ وَالأرْضَ** ﴾[3] قال : كرسيّه علمه[4] .

ـ وعن مجاهد ، في تفسير قوله تعالى : ﴿ **كُونُواْ قِرَدَةً خَاسِئِينَ** ﴾[5] قال: لم يُمسَخوا قِرَدةً ، إنّما هو مَثَل ضربه اللّه لهم مِثل ما ضرب مثلاً في قوله : ﴿ **كَمَثَلِ الحِمَار يَحمِلُ أسفاراً** ﴾[6] .

ـ وعن الحسن وغيره في قوله تعالى ﴿ **وَجَاءَ رَبُّكَ** ﴾[7] قال : أي جاء

---

(١) أُصول الفقه/ المظفّر ٣ : ١٢٥ .

(٢) الإفصاح في الإمامة/ الشيخ المفيد : ١٧٧ ، القرآن الكريم في مدرسة الشيخ المفيد/ صاحب هذا البحث: ٢٣، الشيخ المفيد مفسّراً / صاحب هذا البحث ـ مجلّة رسالة القرآن ـ عدد ١٢ .

(٣) البقرة ٢ : ٢٥٥ .

(٤) تفسير الطبري .

(٥) البقرة ٢ : ٦٥ .

(٦) تفسير الطبري ١ : ٣٣٢ .

(٧) الفجر ٨٩ : ٢٢ .

أمـره وقـضـاؤه[1] . وقـد عـدّ أبـو الفـرج ابن الجـوزي هذا التـأويل **هو** مذهب السَلَف[2] .

٣ ـ والمهمّ في هذا الموضوع مسألتان نُشير إليهما بإيجاز :

المسألة الأولى : إن الاختلاف في الفهم وفي التفسير ضمن الحدود التي تستوعبها اللغة العربية ويتحمّلها النصّ القرآني أمر لا غرابة فيه ، ولا يستنكره الدين ، ولا تأباه العقـول ، بل يمكن أن يقـال إنّه أمر لا بدّ من وقوعه ، كمـا أن وقوعه خير من عدم وقوعه ، لأنّ فيه من التوسعة والتيسير ما لا يخفى ، ولأنّه وليد طبيعي لحريّة التفكير ولحياة الأُمّة .

ولكنّ الذي يستنكره الدين بلا ريب أن تصبح هذه الاختلافات المباحة والطبيعية محاور للنزاع والصراع الطائفي ، فإذا بتلك الرحمة تنقلب نقمة، وذاك اليُسر عُسراً ، وتلك السَعة ضيقاً !!

وإذا بالحياة صورة من صور الموت !!

والواقع الذي ينبغي أن ينقد بكلّ دقّة وحياد وموضوعية ، أنّ هذه الصورة المستنكرة هي التي وقع عليها اختيار الأُمّة ، فغلبت على مصادر ثقافتنا في التفسير وغيره ، حتّى أصبحت النتيجة الوحيدة التي يخرج بها الدارس لهـذا الواقع هي أنّه حـتى هذا النوع من الاخـتـلاف في الفـهـم المستفاد من اللغة كما يبدو في ظاهره إنّما هو في الأصل خلاف مذهبي !

فقد كان في الأصل مواقف مسبقة إزاء المفاهيم، وهذه المواقف هي التي تحكّمت في طبيعة الاستفادة من اللغة وحدودها ، كما أشرنا إلى ذلك :

ـ فالذي يذهب إلى التشبيه ، يُصرّ على إجراء معاني الألفاظ على ما يُفهم من ظاهرها ..

---

(١) تفسير القرطبي ٢٠ : ٣٧ .

(٢) رفع شبه التشبيه بأكفّ التنزيه : ٧٣ .

ـ والذي يذهب إلى التنزيه ، يوجب العدول من الحقيقة إلى المجاز في كلّ موضع لا يتّفق والتَنزيه الذي اعتقده . .

ـ والذي يذهب إلى جواز المتعة ، يفسّر قوله تعالى ﴿ **فَما استَمْتَعتُم به منهُنّ** ﴾[1] على ما يفهم من ظاهر اللفظ واستعماله .

ـ والذي لا يجيز ذلك ، يصرفه عن هذا المعنى مستفيداً من اللغة .. وهكذا .

وفي سائر هذه الاختلافات لم يكن المفهوم من اللغة هو الأصل الذي نشأت منه الاعتقادات ، وإنّما العكس هو الذي كان !

ويظهر هذا جليّاً في كثرة النزاع في تفسير آية الوضوء وطبيعة الاستفادة من اللغة في نصرة المذهب !

ونظيره أيضاً يظهر في النزاع الدائر في تفسير آية سورة التوبة : ﴿ **إذ يَقولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحزَنْ** ﴾ الآية !

ونظيره أيضاً ما ذهب إليه أبو عليّ الجبّائي في تأويل قوله تعالى : ﴿ **إِلَىٰ رَبِّهـا نَاظِرَة** ﴾[2] ، إذ قال : إنّ (إلى) هنا ليست حرف جرّ ، بل هي الاسم المشتقّ من (آلاء) أي نِعَم ، فهي تنتظر نِعَم ربّها[3] .

مع أنّ الذهاب إلى هذا المعنى لا يقتضي هذا القدر من التكلّف ، خصوصاً مع ورود هذا الاستخدام في اللغة كثيراً ، كقول الشاعر :

وجوهٌ يوم بدرٍ ناظرات　　　إلى الرحمن تنتظر الخلاصا

وقول الشاعر :

إنّي إليك لما وعدتَ لناظرٌ　　　نَظَر الفقير إلى الغنيّ المُوسرِ

---

(١) النساء ٤ : ٢٤ .

(٢) القيامة ٧٥ : ٢٣ .

(٣) تطوّر تفسير القرآن : ١٠٦ .

ومع ما ورد في هذا المعنى عن عليّ عليه السلام ومجاهد[1] .

من هنا أصبحت هذه الاختلافات محاور بارزة في الصراع المذهبي الذي دخل سائر كتب التفسير التي تجاوزت حدود الرواية .

نخلص من هذا إلى أنّ مصدر النزاع هنا هو إخضاع النصّ القرآني للرؤى المذهبية ، حين صار القرآن كتاباً مذهبياً عند أغلب المفسّرين ، فتراه قرآناً أشعرياً عند المفسّر الأشعري ، وإمامياً عند المفسّر الإمامي ، وباطنياً عند الباطني ، وظاهرياً عند الظاهري ، ومعتزليّاً عند المعتزلي !!

وأصبح كلّ فريق في موضع المتّهم من قبل الفرق الأُخرى بأنّه يلوي عنق النصّ القرآني ليّاً لأجل أن يصرفه إلى المعنى الذي ينصر مذهبه !

وتجدر الإشارة إلى أنّ بعض التفاسير المهمّة قد تحرّرت من هذا الطوق ولو بنسبٍ مختلفة ، كما هو ظاهر في مواضع غير قليلة من تفسير الرازي، ومن الميزان في تفسير القرآن للسيد الطباطبائي .

ولما كان تفسير الرازي أكثر انتشاراً وأكثر حظاً في الدراسة ، فقد رأينا أهمية الوقفة هنا مع السيد الطباطبائي ، ومع هذه المزيّة التي تعدّ واحدة من أبرز معالم منهجه في التفسير .

فلم يكتف صاحب الميزان بما قدّمه في مقدّمته من نقد لتلك الظاهرة بقوله : « أمّا المتكلّمون فقد دعتهم الأقوال المذهبية على اختلافها أن يسيروا في التفسير على ما يوافق مذاهبهم بأخذ ما وافق ، وتأويل ما خالف على حسب ما يجوّزه قول المذهب » بل تقدّم مع هذا المبدأ حتّى في أشدّ المواضع إلحاحاً ، عند النصوص التي كثر فيها الجدل المذهبي ، ومن ذلك :

١ ـ في أوائل سورة براءة، حيث النزاع المحتدم حول تأمير أبي بكر على

---

(١) كما في تفسير الطبري ١٤ : ١٩٢ ، ومجمع البيان ٥ : ٣٩٨ .

الحاجّ ثمّ إردافه بعليّ ليأخذ منه سورة براءة ، وقول النبيّ ﷺ :« أُمرت أن لا يؤدّي عنّي إلا أنا أو رجل منّي » .. وقف السيد الطباطبائي موقفاً يمثّل قمّة الاتّزان والموضوعية ، فتناول المعاني القرآنية للآيات ، ثمّ انتقل إلى البحث الروائي فاستعرض روايات الفريقين في هذا الموضوع ، يقابل بينها وينقدها نقد العالم المتجرّد من أيّ ميل ، ثمّ يسجّل ملاحظته القيّمة فيقول :

« والباحث الناقد إذا راجع هذه الآيات والروايات ثمّ تأمّل ما جرت من المشاجرات الكلاميّة بين الفريقين ـ أهل السنة والشيعة ـ في باب الأفضلية، لم يَرتَبْ في أنّهم خلطوا بين البحث التفسيري الذي شأنه تحصيل مداليل الآيات القرآنية ، والبحث الروائي الذي شأنه نقد معاني الأحاديث وتمييز غثّها من سمينها ، وبين البحث الكلامي الناظر في أنّ أبا بكر أفضل من عليّ أو عليّا أفضل من أبي بكر ! وفي أنّ إمارة الحاجّ أفضل، أو الرسالة في تبليغ سورة براءة! ولمن كانت إمارة الحاجّ إذ ذاك : لأبي بكر، أو لعليّ ؟

قال : أمّا البحث الكلامي فلا نشتغل به في هذا المقام ، فهو خارج عن غرضنا »[1] .

ثمّ أخذ على بعض المفسّرين لهجاتهم المشدودة المتوتّرة ، وقادهم بكلّ حكمة وهدوء إلى مواضع خلطوا فيها بين أكثر من مفهوم ، أو وقفوا فيها على مجموعة من الروايات المختلفة في متونها اختلافاً كثيراً لا يكون فيها القول الذي اعتمدوه قاسماً مشتركاً[2] .

٢ ـ وفي موضع آخر من نفس السورة زجّ فيه المتكلّمون آراءهم التي

---

(١) الميزان ٩ : ٧٣ ـ ١٧٤ .

(٢) الميزان ٩ : ١٧٨ ـ ١٨٥ .

تمليها عليهم مذاهبهم ، وقف السيد الطباطبائي موقف المفسّر المتجرّد ، فقال : « والذي أوردوه من الخلط بين البحث التفسيري الذي لا همّ له إلّا الكشف عمّا تدلّ عليه الآيات الكريمة، وبين البحث الكلامي الذي يراد به إثبات ما يدّعيه المتكلّم في شيء من المذاهب ، من أيّ طريق أمكن من عقل أو كتاب أو سنّة أوإجماع ، أو المختلط منها .. والبحث التفسيري لا يُبيح لباحثه شيئاً من ذلك ، ولا تحميل أيّ نظر من الأنظار العلمية على الكتاب الذي أنزله اللّه تبياناً »[1] .

٣ ـ وفي موضع ثالث ، وبعد أن فرغ من كلامه التفسيري الكاشف عن معنى الآية قال : « هذه نبذة ممّا يتعلّق بالآية والرواية من البحث ، والزائد على هذا المقدار يخرجنا من البحث التفسيري إلى البحث الكلامي الذي هو خارج عن غرضنا »[2] . وبهذه الروحية ، وفي شتّى مواضع النزاع[3] ، يقدّم لنا هذا المفسّر الكبير أُنموذجاً رائعاً في التفسير ، لا مجال فيه للطائفية وأهواء المتكلّمين .

المسألة الثانية : وهي مسألة مهمّة في رصيد التقريب ، خلاصتها :

هذا التقارب الكبير بين مفسّري الشيعة وأهل السنّة في تفسير آيات الصفات ، بالرغم من الاختلاف في مصادر التفسير .

إنّ المتتبّع ليجد توافقاً كبيراً في تفسير الآيات التي ذُكر فيها « الوجه » و « العين » و « اليد » التي تُنسب إلى اللّه تعالى، إنّ النهج العقلي ظاهر في

---

(١) الميزان ٩ : ٢٣٠ .

(٢) الميزان ٩ : ٣٠٩ .

(٣) أُنظر مثلا : ج٢٠ ص ٤٤٠ ـ ٤٤٢ قوله تعالى : (وما لأحدٍ عنده من نعمة تجزى ...) الليل ١٩ ـ ٢١ .

هذا الوفاق عند الفريقين ، لذا لم يشذّ عن هذا الوفاق سوى أهل الظاهر والحشوية .

ويظهر ذلك أيضاً حين نلاحظ أنّ موضع الخلاف الذي حصل بين الفريقين في واحدة من آيات الصفات كان مصدره النقل ، لا العقل .

وذلك الخلاف وقع عند قوله تعالى : **﴿ وجُوهٌ يَومَئِذٍ نَاضِرَةٌ * إلَىٰ رَبِّها نَاظِرَةٌ ﴾**[1] فأهل السنّة حين جوّزوا الرؤية استندوا في ذلك إلى النقل ، والشيعة حين منعوا من ذلك وذهبوا إلى خلاف الظاهر استشهدوا لمذهبهم هذا بالنقل أيضاً ، خلافاً للمعتزلة الذين وقفوا عند البرهان العقلي .

استغراب

ممّا يثير الاستغراب : الدعوى التي أطلقها ابن تيميّة وأحاطها بعبارات تفيد القطع والتأكيد اللذين يمتنع معهما الردّ والجدل .

تلك هي دعواه في عدم ورود التأويل في شيء من آيات الصفات في تفاسير الصحابة والسلَف ، فقال ما نصّه :

« إنّ جميع ما في القرآن ما آيات الصفات ، فليس عن الصحابة اختلاف في تأويلها ، وقد طالعت التفاسير المنقولة عن الصحابة وما رووه من الحديث ، ووقفت على ما شاء اللّه تعالى من الكتب الكبار والصغار أكثر من مائة تفسير فلم أجد إلى ساعتي هذه عن أحد من الصحابة أنّه تأوّل شيئاً من آيات الصفات أو أحاديث الصفات بخلاف مقتضاها المفهوم المعروف »[2] .

وأوّل ما يقوّض هذه المقولة ويصدم قرّاءها ما نقله الطبري في تفسيرة

---

(١) القيامة : ٢٢ ـ ٢٣ .

(٢) تفسير سورة النور/ لابن تيميّة : ١٧٨ ـ ١٧٩ .

الذي هو أصح التفاسير في رأي ابن تيميّة ، عن ابن عباس في تفسير آية الكرسي ، التي هي من أُولى آيات الصفات وروداً في القرآن الكريم .

فقد نقل الطبري عن ابن عباس من طريقين أنّه قال: « كرسيّهُ : عِلْمه »، ثمّ انتخب الطبري هذا المعنى وأيّده بما رواه من استخدام الكرسي بمعنى العلم في الشعر العربي .

ويزيد في الصدمة أنّ من تتبّع التفاسير لم يجد عن أحد من الصحابة أنّه فسّر الوجه أو اليد أو العين عند ورودها في الآيات الكريمة منسوبةً إلى اللّه تعالى وفق مقتضاها المفهوم المعروف الذي يذهب إليه ابن تيميّة ، بل ذهبوا إلى التأويل وعدلوا إلى المجاز في جميع هذه المواضع .

ففسّروا « اليد » : بالقوّة ، كما عن ابن عباس وسائر المفسّرين في قوله تعالى : ﴿ والسَّمَاءَ بَنينَاها بأيدٍ ﴾[1] .

وفسّروا « الوجه » : بالثواب ، في ستّة مواضع ، وهي :

قوله تعالى : ﴿ وَما تُنفقُونَ إلَّا ابتغَاءَ وَجهِ اللّهِ ﴾[2] .

وقوله تعالى : ﴿ وَالذينَ صَبَروا ابتغاءَ وَجه ربّهم ﴾[3] .

وقوله تعالى : ﴿ ذَلكَ خَيرٌ للذينَ يُريدُونَ وَجْهَ ربّهم ﴾[4] .

وقوله تعالى : ﴿ وَما آتيتُم مِن زكوة تُريدُونَ وَجْهَ اللّه ﴾[5] .

وقوله تعالى : ﴿ إنّما نُطعِمُكُم لوَجهِ اللّه ﴾[6] .

---

(١) تفسير الطبري ٢٧ : ٧ ـ والآية من سورة الذاريات ٥١ : ٤٧ .

(٢) البقرة ٢ : ٢٧٢ .

(٣) الرعد ١٣ : ٢٢ .

(٤) الروم ٣٠ : ٣٨ .

(٥) الروم ٣٠ : ٣٩ .

(٦) الدهر ٧٦ : ٩ .

وقوله تعالى : ﴿ إِلَّا ابتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الأَعْلَىٰ ﴾[1] .

وفي موضعين آخرين ، هما :

قوله تعالى : ﴿ كُلُّ شَيءٍ هَالكٌ إلا وَجْهَهُ ﴾[2] .

وقوله تعالى : ﴿ وَيبقَىٰ وَجهُ رَبّكَ ذُو الجَلَالِ وَالإكرام ﴾[3] نقل المفسّرون أقوال السَلَف فيهما ، فكان لهم قولان لا ثالث لهما :

أوّلهما : أنّ المراد بالوجه في الموضعين هو اللّه تعالى ، فقوله : ﴿ كُلُّ شَيءٍ هالكٌ إلا وَجْهَهُ ﴾ معناه : كلّ شيء هالك إلا هو. وقوله : ﴿ وَيبقَىٰ وَجْهُ رَبّكَ ﴾ معناه : ويبقى ربّك .

والثاني : أنّ المراد في الآية الأُولى فقط هو كلّ شيء هالك إلا ما أُريد به وجهه ــ أي ثوابه ــ من الأعمال الصالحات[4] .

وأمّا الموضع الأخير الذي ورد فيه ذكر الوجه ، وهو قوله تعالى : ﴿ فَأينَما تُولُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ اللّهِ ﴾[5] فقد أقرّ ابن تيميّة بما نُقل فيه عن السَلَف من أنّ المراد بالوجه هنا : الجهة ، وقال بعد ذلك : هذه ليست من آيات الصفات[6] .

وهكذا مع سائر الآيات .

والحقيقة أنّ هذا ليس الموضع الوحيد الذي تنكّر فيه ابن تيميّة لما يخالف عقيدته ، فكثيراً ما تنكّر لأحاديث صحيحة وأقوال السَلَف ووقائع التاريخ

---

(١) الليل ٩٢ : ٢٠ .

(٢) القصص ٢٨ : ٨٨ .

(٣) الرحمن ٥٥ :٢٧ .

(٤) راجع هذه الآيات في تفسير الطبري والبغوي والدرّ المنثور والقرطبي وغيرها .

(٥) البقرة ٢ : ١١٥ .

(٦) العقود الدريّة في مناقب ابن تيميّة/ ابن عبد الهادي : ٢٤٧ ـ ٢٤٨ .

من أجل الانتصار لمذهبه ، وليس هذا موضع ذكرها ، وإنّما الغرض التنبيه إليها ، وإلى أنّ متابعته عليها من غير نظر ولا تحقيق تعدّ مجانبة للعلم ، وسوف لا تكون في صالح التقريب ألبتّة .

خلاصة

خلاصة القول : إنّ أكثر مواضع الخلاف المنتشرة في التفاسير التي قامت على المنهج العقلي والرأي الملتزم بالضوابط الأُصولية، قد نجمت من خلافات مسبقة في الاعتقادات ، لذا لا ينبغي النظر إليها وكأنّها حقائق دينية ثابتة لا يتطرّق إليها الخطأ .

وهذه حقيقة لسنا أوّل من يقول بها ، بل إنّ سائر المفسّرين قد أدركوها، لذا نجدهم لا يعتبرون أقوال من سبقهم من أهل التفسير حجّة ، فربّما خالفوهم وربّما استشهدوا بأقوالهم واستأنسوا بها من غير أن تكون عندهم حجّة قاطعة غير قابلة للنقاش.

التفاسير الحديثة

ظهرت في العصر الحديث مدارس جديدة في التفسير سلكت طرقاً جديدة في الكشف عن معاني النصوص ، وركّزت على أبعاد جديدة نادراً ما نجد نُتَفاً منها في التفاسير القديمة .

وأبرز هذه المدارس :

١ - **مدرسة محمد عبده - رشيد رضا :** وقد ظهرت في تفسير المنار لرشيد رضا ، وتفسير جزء عمّ لمحمد عبده .

وقد ركّزت على جانب الهداية في القرآن ، وما عرضه القرآن من سنن نمو الأُمم والمجتمعات وترقّيها ، أو انحدارها وتدهورها ، وحملت حملاً عنيفاً على الإسرائيليات والانحرافات المبثوثة في أغلب التفاسير القديمة ، وعلى إخضاع النص القرآني للمصطلحات التي ظهرت عند الفلاسفة والمتكلّمين إثر الاختلاط الثقافي بين المسلمين وغيرهم ، وعلى إخضاع النصّ القرآني لآراء الفلاسفة والمتكلّمين وإشارات الصوفية ونحو ذلك .

وحلّ محلّ هذا كلّه مواكبة التفكير العقلي الجديد الذي عاصره روّاد هذه المدرسة .

أمّا من الوجهة المذهبيّة فقد جهد صاحب (المنار) أن ينتصر لمذهبه كلّما وجد لذلك مسوّغاً ، حتّى لو اضطره الأمر إلى أن يستدل لقوله بأحاديث ضعيفة أو موضوعة أحياناً ، كما هاجم المذاهب الأُخرى بعنف لا ينسجم مع أجواء التفسير .

وعلى العموم فقد ظهر صاحب (المنار) في تفسيره داعية إصلاح كبير، وليس مفسّراً وحسب .

٢ ـ **مدرسة سيد قطب :** في تفسيره (في ظلال القرآن) الذي استفاد من البعد الأدبي في تصوير المعاني القرآنية تصويراً حيّاً ومتحرّكاً ، وتفاعل مع الهدف القرآني الأكبر ، وهو الهداية ، ليتحرّك مع النصوص في قيادة التغيير الاجتماعي الثوري ، وقيادة الإصلاح الديني الأمثل .. فالقرآن كتاب يقود الحياة ، ويُعنى بنظام المجتمع ، وليس هو مفردات جامدة محدودة تحيط بها كتب التفسير .

لقد كان الشهيد السيد قطب موفّقاً في تحقيق نظريّته في التّفسير والتي جعلت من تفسير القرآن «حياةً، وليست حكاية الحياة» كما عبّر عنها هو.

كلّ ذلك بعيداً عن التعقيدات اللغوية والتأويلات البعيدة ، بعيداً عن الخرافات والإسرائيليات ، بعيداً عن البواطن والإشارات ، بعيداً عن المشاحنات المذهبية .

٣ ـ **مدرسة التفسير العلمي للقرآن :** هكذا اصطلحوا على التفاسير التي عُنيت بمواكبة النظريات العلمية الحديثة في الفلك والطبّ والكيمياء والفيزياء وعلوم الحيوان والنبات وطبقات الأرض ونحوها .

والحق أنّ هذا الاصطلاح غير دقيق ، فوصف المنهج بأنه « علمي » أعمّ من هذا .. إنّه ينبغي إعادة النظر في هذا الاصطلاح .

لقد حاولت هذه التفاسير أن تجعل من النظريات والكشوف الحديثة تأويلات أو مصاديق للنصوص القرآنية ، كما انطلقت في ظلال بعض المفردات القرآنية لتسوق ما توصّل إليه العلم الحديث حول هذه المفردات، من قبيل : السماء ، الأرض ،الذرّة ، النحل ، النبات ونحوها .

ولعلّ أتمّ أمثلة هذه التفاسير هو تفسير (الجواهر) للطنطاوي . ولكن لا يفهم من هذا أن هذا التفسير قد اقتصر على الكشوف التجريبية والنظريات الحديثة ، بل هو تفسير يعطي المعنى المبسّط الموجز للنصّ

القرآني أوّلاً . ثمّ بدلاً من أنّ يستغرق في البحوث الفقهية والكلامية أخذ يستغرق في البحوث العلمية الحديثة ، كشواهد على الآيات مرّة ، ونماذج من النِعَم والآلاء مرّةً أُخرى ، ولقد رأى أن هذا المنهج هو الذي يجب أن يميّز تفاسيرنا العصرية عن تفاسير المتقدّمين ، فيقول مثلاً متسائلاً : كيف ساغ للمسلمين أن يناموا بعد الأوّلين السابقين من الأئمّة الأعلام ؟ لقد ظنّوا أنّ الأئمّة رضوان اللّه عليهم ما تركوا قولاً لقائل في جميع العلوم ، لكن فاتهم أنّ الأئمّة اعتنوا أشدّ العناية بما هو أمسّ بالعبادة ، اتّكالاً منهم على عقول الأُمّة في الباقي..

وإذا كنّا نرى الإمام الشافعي رحمه اللّه تعالى يقول : إن الترتيب واجب في الوضوء ، مستنتجاً ذلك من ترتيب الأعضاء في القرآن ، ويوجب النيّة مستنتجاً ذلك من آية في آخر القرآن ﴿ **وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ** ﴾ .. ونرى أبو حنيفة يقول : لا نيّة للوضوء ، لأنّها لم تذكر في القرآن .. ونرى أنّهم اختلفوا في اثنتي عشرة مسألة في فرائض الوضوء ، فانظر كيف كان جدّهم واجتهادهم وحرصهم على الدين وعلى ارتقاء الإنسان في أُموره الدينية .. فهلا نظر المتأخّرون في ما أودعه اللّه في القرآن وحقّقوا كما حقّق أباؤنا وأجدادنا ؟

حرّضت السنّة على قتل كلّ حيوان يؤذينا ، فليبحث علماء الأُمّة في المكروبات القاتلة لنا قياساً على ما عُلم من الكلب العقور والفأرة .. ولو أنّنا وجدنا كلباً يعقر الناس لوجب علينا قتله ، هكذا يجب علينا أن نبحث في الكلاب المستترة تحت أجسامنا ، وهي المكروبات والحيوانات الذرّية الصغيرة ، ولنخصّص لها الأطباء[1] .

إنّه يؤكّد على أنّ تفسيره قد اتّحدت فيه مطالب الدين والدنيا والعقل

---

(١) الجواهر ٣ : ١٣٨ ـ ١٣٩ .

والنقل ، كما اتّحدت أضواء الشمس السبعة فصارت لوناً واحداً فأشرقت الأرض بها[١].

ويحمل بشدّة على الذين يظنّون أنّ هناك تناقضاً بين علوم الدين وعلوم الدنيا ، فيقول : ذلك ناجم من قلّة العلم ووفرة الجهل، فمن جهل شيئاً عاداه ، فالمتبحّر في العلوم ينفر من الدين لجهله به ، ظنّاً أنّه ينافي علمه ، والعالم بالدين الجاهل بما حوله الغافل عن خلق السماوات والأرض وعجائبها يظنّ المسكين أنّ من عرف هذه العجائب كان عدوّاً للّه ، وأنّ اللّه يغضب عليه ، وما درى المسكين أنّ هذه السماوات وهذه الأرض من خلق اللّه ، واللّهُ لا يحبُ المعرض عن التفرّج على صنعه ، ويحبّ المفكّرين ويقول : **﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَـٰوَاتِ وَٱلأَرْضِ ... لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعقِلونَ ﴾**[٢].

ولم يقف عند هذا المدى من العلوم ، بل تناول أيضاً ما يتّصل بعلوم النفس وآدابها في مواضعه ، فعند المرور على بعض المعجزات ينتقل إلى أثرها في التربية مع مقارنة بالتجارب التربوية الحديثة[٣].

وعند ذكر مريم وعيسى عليهما السلام في آيات آل عمران يقول ـ بعد التفسير ونقل موجز لقول بعض المفسّرين ـ : اعلم أيّها الذكي أنّي لا أُريد من هذاالتفسير إلا ارتقاء عقلك وسموّ فكرك ونبوغ قواك وشرفك ، فلتعلم أنّ المسيح وأُمّه لم يُذكرا في القرآن لمجرّد الإيمان ، ولا للتاريخ ، وإنّما هما عظة ومَثَل لنا ، إنّ عيس ومريم قد ذكرهما اللّه عفيفين زاهدين مبرّأين من الشيطان ومن المادّة التي غمرتنا ، وكان عروجهما إلى الملأ الأعلى وإلى

---

(١) الجواهر ١ : ١٣٩ .

(٢) الجواهر ١ : ١٣٩ .

(٣) الجواهر ٣ : ١١٥ .

اللّه ليكون ذلك القول داعياً إلى أن تفكّر في نفسك أنّ العالم الإنساني من أصل روحي ، وجهاده في الدنيا ليخرج يوماً ما من سجنها إلى فسيح الجنان ، ثمّ عالم الملائكة والأرواح ... فلتجدّ في العلم والحكمة حتّى تصير فوق هذه الأرض وتعشق الخروج من سجن المادّة ، فإنّك يوماً ما ستكون (في مقعد صدقٍ عند مليك مقتدر)[1] .

تفاسير حديثة أخرى

هنا مجموعة من التفاسير الحديثة التي التزمت بعض مناهج المتقدّمين ، فجاءت فيها تلك المناهج بثوب جديد تحلّى بمحاسن كثيرة ، منها :

١ ـ سهولة اللغة وملائمتها للعصر ، وبعدها عن التعقيدات النحوية والكلامية ونحوها .

٢ ـ نقاؤها من الإسرائليات والخرافات والأوهام الباطنيّة والتأويلات البعيدة إلى حدّ كبير .

٣ ـ احتفاظها بمصادر القوّة في التفسير ، من اللغة ، والمصادر النقليّة الأكثر ثقةً في الغالب ، والرأي الملتزم بأُصول الاجتهاد الصحيح .

٤ ـ نجاح بعض هذه التفاسير في التخلّص من العصبيات المذهبية إلى حدّ بعيد ، بل استطاع بعضها أن يخطو خطوات واسعة جدّاً في اتّجاه التقريب بين المسلمين ، وهذه فاتحة عهد جديد في التفسير .

يقول محمد جواد مغنيّة في تفسيره (الكاشف) عند تفسير قوله تعالى : **﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَىٰ عَلَىٰ شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَىٰ لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ ﴾**[2] : إذا كان اليهود والنصارى

---

(١) الجواهر ٣ : ١١٨ .

(٢) البقرة ٢ : ١١٣ .

بحكم الطائفة الواحدة لأنّ التوراة تعترف بعيسى والإنجيل يعترف بموسى، فبالأولى أن تكون السُنّة والشيعة طائفة واحدة حقيقةً وواقعاً، لأن كتابهم واحد، وهو القرآن، لا قرآنان .. ونبيّهم واحد، وهو محمّد، لا محمّدان .. فكيف إذن كفّر بعض الفريقين إخوانهم في الدين ؟!

لو نظرنا إلى هذه الآية بالمعنى الذي بيّناه واتّفق عليه جميع المفسّرين، ثم قسنا من يرمي بالكفر أخاه المسلم، لكان أسوأ حالاً ألف مرّة من اليهود والنصارى !!

لقد كفّر اليهود النصارى، وكفّر النصارى اليهود، وهم يتلون الكتاب، أي التوراة والإنجيل، فكيف بالمسلم يكفّر أخاه المسلم، وهو يتلو القرآن ؟! فليتّق اللّه الذين يلوون ألسنتهم بالكتاب، وقلوبهم عمي عن معانيه ومراميه[1].

وفي تفسير هذه الآية نفسها نقل الشيخ محمد جمال الدين القاسمي (ت ١٩١٤م) في تفسيره (محاسن التأويل) تعليقة الرازي هنا :

قال الرازي : واعلم أنّ هذه الواقعة بعينها قد وقعت في أمّة محمد ﷺ فإنّ كل طائفة تكفّر الأُخرى مع اتّفاقهم على تلاوة القرآن .

ثمّ عقّب القاسمي قائلاً : فها هنا تُسكب العبرات بما جناه التعصّب في الدين على غالب المسلمين من الترامي بالكفر، لا بسنّة ولا قرآن، ولا لبيان من اللّه ولا لبرهان، بل لمّا غلت مراجل العصبية في الدين تمكّن الشيطان من تفريق كلمة المسلمين ..

يأبى الفتى إلا اتّباع الهوى ومنهج الحقّ له واضحُ

مع أنّ اللّه تعالى أمر بالجماعة والائتلاف، ونهى عن الفرقة والاختلاف،

---

(١) الكاشف ١ : ١٨٠ .

فقال تعالى : ﴿ وَٱعْتَصِمُوا بِحَبلِ ٱللَّهِ جَمِيعاً وَلَا تَفرَّقُوا ﴾[1] .

وقال : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وكَانُواْ شِيَعاً لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيءٍ ﴾[2].

مؤاخذات على المدارس الحديثة

تعرّضت المدارس الحديثة لكثير من الانتقادات والطعون من قبل كثير من العلماء والدارسين ومن تلك الطعون :

١ ـ إنّها ظهرت بأنواع من التوفيق بين الإسلام والحضارة الغربية .

٢ ـ إنّها انساقت وراء الاتجاه العقلي الحديث ، فغاب فيها البعد الروحي أو كاد يغيب .

٣ ـ إنّ التفاسير العلمية خاصّة أساءت حين جعلت النصّ القرآني مقيّداً بهذه الكشوفات العلمية ، لأن هذه الكشوفات عرضة للتغير والنقض ، فعندئذٍ سنكون ملزمين في توجيه النصّ توجيهاً آخر لمتابعة الكشف الجديد، وليس ببعيد أيضاً أن تصبح بعض هذه الكشوفات العلمية المعتمدة اليوم ، تصبح غداً في عداد الخرافات وأخطاء الذهن البشري .

٤ ـ طعون أُخرى منشأها الاختلاف في المصادر النقلية .

---

(١) آل عمران ٣ : ١٠٣ .

(٢) الانعام ٦ : ١٥٩ .

ينبغي أن يقال انسجاماً مع الموقف العلمي الدقيق : إنّه حين تكون هذه الانتقادات دقيقة ووجيهة وجديرة بالاعتبار ، فلا يعني ذلك ضرورة إبطال هذه التفاسير الحديثة بالكامل ، وذلك لعدّة أسباب :

١ ـ إذا نظرنا إلى هذه التفاسير على أنّها محاولات جديدة في فهم معاني القرآن وأهدافه ، من غير أن تكون كبدائل حتميّة عن التفاسير القديمة.

٢ ـ إنّ القرآن الكريم لم يكن وقفاً على عصر واحد أو عصور محدّدة، بل هو كتاب الهداية إلى يوم الدين ، ولقد نجحت التفاسير الحديثة في مخاطبة أبناء عصرها باللغة التي تناسب الأغلبية الساحقة من أبناء الوسط القارئ ، إذ لا ينكر أن التفاسير القديمة تكاد تكون محصورة بين أصحاب التخصص والتحصيل العالي لما اشتملت عليه من بحوث معقدة في اللغة أو الفقه أو الكلام .

ومن المسائل الجديرة بكل عناية هي مخاطبة عموم الأُمّة لا خصوص طبقة معيّنة فيها ، وهذه المزيّة تعدّ من أهم مزايا التفاسير الحديثة .

٣ ـ التفاسير الحديثة نقيّة من الإسرائيليّات والخرافات التي ابتليت بها جلّ التفاسير القديمة .

٤ ـ استطاعت التفاسير الحديثة إلى حدّ كبير أن تتخلّص من العصبيّات المذهبية ، وإن كانت الهويّة المذهبية لكل واحد من هذه التفاسير ظاهرة دائماً ، غير أنّها أقل حدّةً وأهدأ لهجةً وأضيق مساحةً مما هي عليه في تفاسير المتقدّمين ، وهذا وجه إيجابيّ ممتاز .

٥ ـ إذا كان يؤخذ على التفاسير (العلمية) إغراقها في متابعة الكشوفات العلمية والنظريات الحديثة ، فلمَ لا يقال : أيّما أبعد عن أهداف

القرآن وأشدّ ضرراً على الإسلام والمسلمين ؛ هذه المتابعات العلمية ، أم تلك النزاعات الطائفية ؟

إنّه لو لم يكن في هذه التفاسير (العلمية) إلا إعراضها عن تلك النزاعات ، لكفاها حسناً .

أضف إلى ذلك أثرها الملموس في إعادة الثقة بالنفس وبهذا الدين إلى جيل الشباب الذي يتابع كلّ يوم ، وبانشداد ولهفة ، نتائج التسابق العلمي الحديث ، الذي يمسّ الحياة الفردية والاجتماعية مسّاً مباشراً بلا شك ، وهذه حسنة أُخرى يجب أن نعرفها لأهلها .

الدراسات النقدية وأثرها في التقريب

لم يكن النقد في التفسير موضوعاً حديث الولادة ، فلقد عُرف النقد عند المتقدّمين من شيوخ التفسير ، فكثيراً ما يتناول المفسّر أقوال غيره من المفسّرين بالدرس والتحليل ، مفنّداً أو مؤيّداً أو مقارناً .

والنقد بهذا المدى ما زال شائعاً في كتب التفسير الحديثة أيضاً ، وربّما لا يخلو واحد من التفاسير من وقفات نقديّة موزّعة على جوانب متعدّدة .

غير أنّ هذا الموضوع قد أصبح حديثاً موضوعاً مستقّلاً قائماً بذاته ، وقد صنّفت فيه كتب عديدة اتّسم بعضها بالشمول ، وتخصّص بعضها بباب معين ، أو طبقة معيّنة .

لكنّ الغالب على هذه الدراسات أنّها اتّخذت طابعاً مذهبياً بحتاً سَلَبها كثيراً من الموضوعية في الدراسة ، والدقّة في التقييم ، فهي في الأغلب الأعمّ لا تتناول تفاسير المسلمين على حدّ سواء لتزنها بميزان واحد ، وتقوم بدراستها وفق قواعد ثابتة مشتركة.

إذن عادت الآراء المذهبيّة لتفرض نفسها على المنهج النقدي أيضاً ، وهذه مشكلة كبيرة تحول دون وقوف القارئ المسلم وغير المسلم على الحقيقة المجرّدة من الأهواء والنزعات الطائفية .

إنّها ظاهرة انتقلت إلى المنهج النقدي الذي كان ينبغي أن يكون علميّاً نزيهاً ، فجعلت منه فنّاً جديداً من فنون الطائفية، وطريقاً جديداً لظهورها!

ولعلّ أبرز عيوب هذه الدراسات النقدية ، ما يلي :

١ ـ اعتماد بعضها التصنيف المذهبي الطائفي للتفاسير ، بدلاً من التصنيف على أساس الطبقات، أو على أساس المناهج المعتمدة في التفسير.

مثال ذلك: كتاب (التفسير والمفسّرون) للشيخ محمد حسين الذهبي.

٢ ـ حين اعتمد بعضها التصنيف على أساس المناهج المعتمدة في التفسير ، عاد فحصر الدراسة في تفاسير طائفة واحدة من طوائف المسلمين وهي طائفة أهل السُنّة ، مثال ذلك : (كتاب تطوّر تفسير القرآن) للدكتور محسن عبد الحميد .

بملاحظة أنّ جلّ الدراسات النقدية في هذا الفن قام بها أساتذة من هذه الطائفة ، والحق أنّي بحدود اطّلاعي لم أقف على دراسة نقدية تتّسم بالشمول لأحد من الأساتذة الشيعة باستثناء دراسة الدكتور محمد حسين علي الصغير في كتاب (المبادئ العامة لتفسير القرآن) وقد سلك فيه هذا الاسلوب ، فدرس المناهج ولم ينظر إلى الطوائف .

وإنّه ينبغي لأجل الأمانة ولتمام الدقّة أن يقال : إن الدكتور محمد حسين علي الصغير قد كان موفّقاً جداً في كتابه هذا في قهر النزعة الطائفية ونسفها إلى الوراء حين قدّم عرضاً متّزناً موضوعيّاً دقيقاً تحكّمت فيه النظرة العلمية وحدها فلم تدع للبعد الطائفي موضع قدم ، فدرس التفاسير على اختلافها درساً علمياً لا ميل فيه لطائفة ولا تحامل

على أُخرى.

وإنّي لأرجو أن تُعنى جمعية التقريب بين المذاهب الإسلامية بهذا الكتاب ، فهو تجربة ناجحة ورائدة على هذا الطريق .

٣ ـ حين عُني بعضهم بدراسة التفاسير لدى طبقة واحدة من طبقات المفسّرين ، خضعت أيضاً للمنظار المذهبي ، فعُنيت بالتفاسير التي تعود في الحقيقة إلى طائفة واحدة وتركت غيرها من التفاسير بالمرّة ، مثال ذلك : كتاب (اتجاهات التفسير في العصر الراهن) للدكتور عبد المجيد عبد السلام المحتسب .

فلم ير الدكتور المحتسب فيه من تفاسير العصر الراهن سوى : (محاسن التأويل) للقاسمي ، و (التفسير الحديث) لمحمد عزّة دروزة ، و (التفسير القرآني للقرآن) لعبد الكريم الخطيب ، و (المنار) الذي جمع مدرسة محمد عبده ورشيد رضا ، ثمّ تناول التفاسير العلمية .

في حين حفل العصر الحديث بتفاسير أُخرى جديرة بالدراسه عاصرت تلك التي ذكرها ، أو هي أحدث منها ، ومن هذه التفاسير : (آلاء الرحمن) لمحمد جواد البلاغي ، و (الميزان) للسيد الطباطبائي ، و (الكاشف) لمحمد جواد مغنية ، و (البيان) للسيد الخوئي الذي وضع فيه معالم منهجه في التفسير بشكل نهائي .

٤ ـ تسليط الضوء على واحد أو أكثر من تفاسير هذه الطائفة أو تلك ـ بغضّ النظر عن قيمته العلمية التحقيقيّة ـ وإطلاق الوصف عليه بأنّه يمثل المنهج التفسيري عند هذه الطائفة .

إنّه لا يوفّق للصواب من ينتخب تفسير الثعلبي مثلاً ليحدّد من خلاله منهج أهل السُنّة في التفسير ، إن صحّ هذه التعبير ، ومن خلال موقفه من هذا التفسير يطلق أحكامه فيقول : إنّ أهل السُنّة لم يتخطّوا التفسير

بالمأثور ، وأنّهم أغرقوا في الإسرائيليات ، وتذبذبوا بين الظاهر والباطن والتنزيه والتجسيم ، ونحو هذه الأحكام التي قد تصدق على تفسير الثعلبي ، لكنّها لا تصدق على غيره .

ونفس القدر من الخطأ يرتكبه من يجعل المنهج الإمامي في التفسير ممثّلاً بتفسير القمّي مثلاً أو تفسير العياشي ، من دون أن يلتفت إلى أنّ هذين التفسيرين وتفاسير أُخرى مثلها هي من التفاسير الروائية التي يجمع فيها أصحابها الغثّ والسمين بدون نظر ولا تحقيق .

وأشدّ من هذا يرتكبه من يعتمد تفسيراً أجمع أهل العلم والمحقّقون أنّه مكذوب مردود لا اعتداد به ولا يجوز الرجوع إليه .

هذا ما فعله بعضهم حين يسلّط الضوء على التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري ، ويطيل فيه الكلام دون أن يعرّج على أقوال أهل التحقيق من أئمّة المذهب فيه وفي قيمته العلميّة .

هذا النوع من الدرس ليس هو من صنف النقد العلمي ، ولا التحقيق ، بل قد لا يكون منشأه إلا إثارة النزعات الطائفية .

فخلاصة قول علماء الإمامية في هذا التفسير أوجزها السيد الخوئي بقوله : التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري عليه السلام إنّما هو برواية علي بن محمد بن سيّار وزميله يوسف بن محمد بن زياد ، وكلاهما مجهول الحال ، هذا مع أنّ الناظر في هذا التفسير لا يشك في أنّه موضوع ، وجَلَّ مقام عالم محقّق أن يكتب مثل هذا التفسير ، فكيف بالإمام عليه السلام[1] ؟!

وذكر الشيخ البلاغي في الفقرة الأخيرة من مقدّمته على تفسيره (آلاء الرحمن) أنّه صنّف رسالة خاصّة في إثبات أنّ هذا التفسير موضوع مكذوب على الإمام ، فقال :

---

(١) معجم رجال الحديث ١٢ : ١٤٧ .

وأمّا التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري عليه السلام فقد أوضحنا في رسالة منفردة في شأنه أنّه مكذوب موضوع ، وممّا يدلّ على ذلك نفس ما في التفسير من التناقض والتهافت في كلام الراويين وما يزعمان أنّه رواية ، وما فيه من مخالفة الكتاب المجيد ومعلوم التاريخ ، كما أشار إليه العلامة في الخلاصة [1] .

وقال السيد الفاني الأصفهاني : إنّ كافة علماء الشيعة المدقّقين أنكروا صحّة إسناد التفسير المذكور إلى الإمام عليه السلام [2] .

إنّ المواقف المبنيّة على التحقيق العلمي هي التي يجب أن تعتمد في الدراسة النقدية ، لا غير .

في مثل هذا الموضوع وقف الدكتور محسن عبد الحميد موقفاً علمياً رصيناً حين تعرّض لبعض الروايات الباطنية في بعض كتب الشيعة ففنّدها، لكن لا من وجهة نظر طائفية يحمل فيها على شطر الأُمّة ، بل كان علمياً في موقفه حين قدّم آراء كبار علماء الإمامية بتلك الأخبار الباطنية المعتمدة في التفسير وغيره ، كالشيخ المفيد والمرتضى والطوسي والطبرسي ومن مضى على طريقتهم من أهل التحقيق [3] .

وهكذا ينبغي أن يكون النقد العلمي .

٥ ـ هنا نقطة هامّة غابت عن أذهان الكثير من الدارسين ، وهي أنّه لا مفسّري أهل السُنّة قد التزموا منهجاً واحداً بعينه فلا يتخطّاه أحدهم ،

---

(١) آلاء الرحمن ١ : ٤٩ ، وانظر رجال العلامة الحلّي : ٦٠/٢٥٦ ترجمة محمد بن القاسم المفسّر.

(٢) آراء حول القرآن : ٤٣ . وأُنظر في قاموس الرجال للمحقّق التستري ، ترجمة : ابن الغضائري ومحمد بن القاسم المفسّر ، وعلى بن محمد بن سيّار، ويوسف بن محمد بن زياد .

(٣) تطوّر تفسير القرآن : ١٩٩ ـ ٢٠٢ .

ليقال هذا هو منهج أهل السُنّة في التفسير ، ولا مفسّري الشيعة كانوا كذلك .

بل الصحيح أنّ هناك مدارس ومناهج في التفسير توزّع عليها المفسّرون بغضّ النظر عن انتماءاتهم المذهبية ، وعلى أساس هذا الفهم يجب أن تُدرس مناهج التفسير .

فكما كان في أهل السنّة مفسّرون وقفوا عند المأثور ، كذلك كان في الشيعة ، وكما ظهر الاتجاه الباطني عند بعض مفسّري الشيعة ، فقد ظهر مثله عند بعض مفسّرين أهل السُنّة .

وكما ذهب بعض مفسّري الشيعة إلى التفسير بالقرآن أو بالرأي الملتزم ، فقد ذهب بعض مفسّري أهل السنّة إلى هذا أيضاً .

فهناك مدارس في التفسير ، لا طوائف .

٦ ـ فيما فرض التراث المعتزلي وجوده من خلال التفسير الكشّاف للزمخشري وتفسير القاضي عبد الجبار ، يلاحظ أن التراث الزيدي قد أُهمل بالكامل حتّى في أوسع الدراسات النقدية ، وهذا بلا شك تفريط بقدر لا يستهان به من التراث الإسلامي .

لا بدّ أن يشار هنا إلى أنّ السيد جمال الدين القاسمي قد تدارك هذا التفريط فعرف للزيدية بعض حقّهم ، فذكر شيئاً من أقوال بعض مفسّريهم في جملة ما ذكره من كلام المفسّرين عند بعض الآيات ، لكنّه في الحقيقة قد اكتفى بذكر بعض ما علّقوه على تلك الآيات من أحكام وفوائد ، دون التفسير ..

ففي تفسير سورة المائدة ـ على سبيل المثال ـ ذكر أقوالهم في عدّة مواضع ، منها :

ـ عند الآية (٢) قال :

قال بعض الزيدية : ـ من ثمرات الآية : وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وأنّه لا يجوز إعانة متعدّ ولا عاصٍ ، فيدخل في ذلك تكثير سواد الظَلَمة بوجهٍ من قولٍ أو فعلٍ أو أخذ بولاية أو مساكنة[1] .

ـ وعند الآيات (٤٨ ـ ٥٠) قال :

قال بعض مفسّري الزيدية : ـ اشتمل قوله تعالى ـ الآيات ـ على عشرين وجهاً من التأكيد في ملازمة شريعة نبيّنا ﷺ التي أنزلها اللّه تعالى واختارها لأُمّته ... الخ[2] .

ـ وعند الآية (٥٥) قال :

قال بعض الزيدية : ـ ثمرة الآية : تأكيد موالاة المؤمنين ، وبيان فضل مَن نزلت فيه ، وأنّه يجوز إخراج الزكاة في الصلاة ، وتُنوى ، وكذا نيّة الصيام في الصلاة تصحّ ، وأنّ الفعل القليل لا يفسد الصلاة . وهذا مأخوذ من سبب نزولها ، لا من لفظها ... الخ[3] .

وهكذا يلاحظ أنّه اقتصر على ما استحصلوه من ثمرات، دون التفسير، ومع هذا فهو خير من الترك أو التناسي الذي فعله عامّة المفسّرين .

---

(١) محاسن التأويل ٦ : ٢٤ .

(٢) محاسن التأويل ٦ : ٢٣٨ .

(٣) محاسن التأويل ٦ : ٢٦٠ .



[٢]

الحديث

سير الصحابة ومناقبهم هو المحور المهمّ في محاور الصراع المذهبي ..

ثمّ كان نشوء العقائد المختلفة المحور الآخر لهذا الصراع .

وقد بلغ الصراع حول هذين المحورين أوجه في مطلع العهد الأُموي ، وعلى امتداده ..

وتكمن خطورة الأمر في أنّ هذا العهد هو العهد الذي وضعتْ فيه اللبنات الأُولى للتدوين ، والتي صارت أساساً لما دوِّن من بعد.

ولم تكن السياسة آنذاك تَدَع الثقافة تجري بعيداً عن سلطانها ، بل بسطت عليها سلطانها كما بسطته على شؤون الإدارة والأجناد .

هذه الأجواء كان لها الأثر المباشر في ولادة وتنشيط حركة الوضع في الحديث ، التي رأى عامّة أهل التحقيق أنها قد ظهرت بشكل سافر منذ سنة ٤١ هـ[1] . أي بعد سنة واحدة ـ أو أقل ـ من استشهاد الإمام علي عليه السلام واستيلاء معاوية على الخلافة .

ومن خلال أبعاد ثلاثة مهمّة نتناولها هنا بإيجاز سنُطلّ على حقيقة ذلك ومداه ... هذه الأبعاد هي :

١ ـ العقائد .　　　　٢ ـ الفضائل .　　　　٣ ـ مصادر التدوين .

---

(١) د . محمد حسين الذهبي/ الإسرائيليات في التفسير والحديث : ٢٧ .

البعد الأوّل : العقائد

لقد ظهرت في هذا العهد ـ ومجاراةً للسياسة الأُموية ـ عقيدتان ، هما: القول بالجبر ، والقول بالإرجاء .

وفي مقابل القول بالجبر ظهرت عقيدة مناقضة تقول بالتفويض ، أمّا الإرجاء فكان يقابل قول الخوارج في تكفير مرتكب الكبيرة ، فظهر بين القولين القول بالمنزلة بين المنزلتين .

يقول الدكتور سامي النشار : إن انتهاء حكم الخلافة الراشدة ، وانتقاله إلى الأُمويين ، وتسلّطهم على العباد ، وابتعادهم عن تطبيق العدالة الإسلامية ، كان مقدّمة منطقية للحركات المضادّة ، ممّا دفعهم إلى العنف الدموي ، فاحتاجوا حينئذٍ إلى تأويل بعض الآيات القرآنية التي يدلّ ظاهرها على الجبر لتسويغ أعمالهم والقول بأن الإرادة الإلهية اقتضت أن يفعلوا ذلك ، وأنّهم مجبرون في أعمالهم ، أو أنّ تلك الإرادة هي التي قدّرت أن يأتوا إلى الحكم ليفعلوا ما فعلوا .

وإنّ دعوة الأُمويين لتثبيت دعائم هذه النظرية كانت سبباً مهماً لظهور الاتجاه القدري الذي أنكر الجبر ونادى بحريّة الاختيار الإنساني[1] .

وفي لجّة النزاع ظهر كثير من الحديث الموضوع تدعم به كلّ طائفة أقوالها وتهدم به أقوال خصومها ، وهذا ظاهر في أدنى مراجعة للأحاديث التي ظهرت فيها أسماء الفرق صريحةً ..

ـ كحديث : « صنفان من أُمتّي لا يدخلون الجنّة: القدرية ، والمرجئة ».

ـ وحديث : « القدرية مجوس هذه الأُمّة ، فإن مرضوا فلا تعودوهم ، وإن ماتوا فلا تشهدوهم » .

ـ وحديث : « الإيمان بالقَدَر نظام التوحيد » .

---

(١) أُنظر : نشأة الفكر الفلسفي ١ : ٣١٤ ـ ٣٢٧ ، تطوّر تفسير القرآن : ١٠١ .

ـ وحديث : « صنفان من أُمّتي لا يدخلون الجنّة : القدرية والحرورية ».

ـ وحديث : « يظهر في آخر الزمان قوم يسمّون الرافضة ، يرفضون الإسلام » .

ـ وحديث : أنّه ﷺ قال لعليّ عليه السلام : « هذا في الجنّة ، وإنّ من شيعته قوماً يعطون الإسلام فيلفظونه ، لهم نبزٌ ، يسمّون الرافضة ، من لقيهم فليقتلهم فإنّهم مشركون » .

ـ وحديث آخر مثل المتقدّم ، وفيه زيادة : « قلت يا رسول اللّه ما علامة ذلك فيهم ؟ قال : يتركون الجماعة ويطعنون على السَلَف الأوّل » .

ـ وحديث : « الخوارج كلاب أهل النار » .

وهذه الأحاديث وكثير مثلها عدّها ابن الجوزي وغيره في الموضوعات[1] .

وهكذا كان في كلّ فرقة وضّاعون يقذفون خصومهم بمثل هذه الأباطيل .

وقد كان الخوارج أكثر صراحة حين قال قائلهم : كنّا إذا كان لنا هوىً في شيء جعلناه حديثاً .

البعد الثاني : الفضائل

وهذا البعد قد أولَته الدولة الأُموية اهتمامها منذ البداية ، حيث مثّل جزءاً هامّاً في سياستها وفق برنامج محكم تمّ عبر مراحل، وقد حفظ لنا التاريخ صورة هذه المراحل عن غير واحد من الأئمّة الثقات ، ومنهم : الإمام الباقر عليه السلام ، والمدائني ، ونفطويه . وقد عُني المدائني خاصّة بتحديد تلك المراحل ، فقال :

(١) راجع : العلل المتناهية ١ : ١٥٢ ـ ١٦٩ ، اللآلئ المصنوعة ١ : ٢٥٨ ـ ٢٦١

ـ كتب معاوية نسخةً واحدة إلى عمّاله بعد عام الجماعة : « أن برئتِ الذمّة ممّن روى شيئاً في فضل أبي تُراب وأهل بيته » .

هذه هي أُولى مراحل المشروع الجديد .

قال : ـ وكتب معاوية إلى عمّاله في جميع الآفاق : « أن لا يُجيزوا لأحد من شيعة عليّ وأهل بيته شهادةً » .

وهذه ثاني مراحل المشروع .. فمن كانت هذه حاله فلو حدّث بحديث فحديثه مردود ، فكيف تؤخذ أحاديث الرسول ﷺ ممّن لا تُقبل شهادته ؟ !

وهكذا فعلاً رُدّت أحاديث أهل هذه الطائفة ، وكُذِّبوا ، فلمّا جاء أهل الجرح والتعديل في فترة لاحقة ، وقد بلغهم عنهم التكذيب، جعلوهم في عداد الضعفاء والكذّابين والمتروكين ، وعلّلوا ذلك بأنّهم كانوا يتشيّعون !

قال : ـ وكتب إلى عمّاله : « أن انظروا من قبَلكم من شيعة عثمان ومحبّيه وأهل بيته والذين يروون فضائله ومناقبه فأدنوا مجالسهم وقرّبوهم واكتبوا لي بكلّ ما يروي كلّ رجل منهم واسمه واسم أبيه وعشيرته » .

قال : ففعلوا ذلك حتّى أكثروا في فضائل عثمان ومناقبه لما يبعثه إليهم معاوية ويفيضه عليهم ، وكثُر ذلك في كلّ مصر ، فلبثوا في ذلك حيناً ..

قال : ثمّ كتب إلى عمّاله : « إنّ الحديث في عثمان قد كثُر وفشا في كلّ مصر وفي كلّ وجهٍ وناحية ، فإذا جاءكم كتابي هذا فادعوا الناس إلى الرواية في فضائل الصحابة والخلفاء الأوّلين . ولا تتركوا خبراً يرويه أحد من المسلمين في أبي تراب إلا وتأتوني بمناقض له في الصحابة ، فإنّ هذا أحبّ إليّ وأقرّ لعيني وأدحض لحجّه أبي تراب وشيعته وأشدّ عليهم من مناقب عثمان وفضائله » .

قال : «فقرئت كتبه على الناس ، فرويت أخبار كثيرة في مناقب

الصحابة مفتعلة لا حقيقة لها . وجدَّ الناس في رواية ما يجري هذا المجرى حتّى أشادوا بذكر ذلك على المنابر ، واُلقِيَ إلى معلّمي الكتاتيب فعلّموا صبيانهم وغلمانهم من ذلك الكثير الواسع حتّى رووه وتعلّموه كما يتعلّمون القرآن ، وحتّى علّموه بناتهم ونساءهم وخدمهم وحشمهم ، فلبثوا في ذلك ما شاء اللّه .. فظهر حديث كثير موضوع ، وبهتان منتشر، ومضى على ذلك الفقهاء والقضاة والولاة، والقرّاء المراؤون والمستضعفون الذين يُظهرون الخُشوع والنُسك فيفتعلون الأحاديث ليحظوا بذلك عند الأئمّة يُصيبوا به الأموال والضِياع والمنازل .. حتّى انتقلت تلك الأخبار والأحاديث إلى الديّانين الذين لايستحلّون الكذب والبهتان ، فقبلوها ورووها وهم يظنّون أنّها حقّ ، ولو علموا أنّها باطلة لما رووها ولا تديّنوا بها »[1] .

وإلى مثل هذا القول انتهى حديث الإمام الباقر عليه‌السلام وهو يصف تلك المرحلة ، حيث قال في آخر كلامه : « حتّى صار الرجل الذي يُذكر بالخير ، ولعلّه يكون ورعاً صدوقاً ، يحدّث بأحاديث عظيمة عجيبة من تفضيل بعض من قد سَلَف من الولاة ، ولم يخلق اللّه تعالى شيئاً منها ، ولا كانت وقعت ، وهو يحسب أنّهاحقّ لكثرة من رواها ممّن لم يُعرَف بالكذب ولا بقلّة ورع »[2] !!

وإلى نحو هذا انتهى كلام نفطويه حيث يقول : « إنّ أكثر الأحاديث الموضوعة في فضائل الصحابة اختُلقت في أيّام بني أميّة تقرّباً إليهم في ما يظنّون أنّهم يُرغمون به أنوف بني هاشم »[3] !!

---

(١) شرح نهج البلاغة لابن ابي الحديد ١١ : ٤٤ ـ ٤٦ عن كتاب الأحداث للمدائني .

(٢) شرح نهج البلاغة لابن ابي الحديد ١١ : ٢٤ .

(٣) شرح نهج البلاغة لابن ابي الحديد ١١ : ٤٦ عن تاريخ نفطويه .

تلك إذن كانت مرحلة طويلة وسعي حثيث ثبت فيه حديث كثير ..

قال الشيخ محمد حسين الذهبي : « كان مبدأ ظهور الوضع في الحديث سنة ٤١ هـ ، ولكنّ فُشُوّ الوضع وتفاقُم خطره كان في عصر التابعين »[1].

ثمّ جاء اللاحقون من أهل التدوين والجرح والتعديل فاعتمدوا على ما ثبت في ذلك العهد من أحاديث وأخبار مدوّنة أو مرويّة يتناقلها الناس -وفيهم الثقات وأهل العلم- على أنّها أحاديث صحيحة ، فقبلوها وصحّحوها وأدخلوها في دواوينهم ، فصاروا ينظرون إلى كلّ ما خالفها على أنّه حديث منكر ، ومن أكثرَ منه صار عندهم في عداد الوضّاعين !!

إنّها حقيقة يؤيّدها التاريخ بكلّ جزئيّاته .. وهي الحقيقة التي تنسجم تماماً مع ما سيأتي ذكره حول تدوين التاريخ .. وإنّها بلا شك حقيقة مرّة.. ولا بدّ أن نتجرّع مرارتها فنحاكم تلك القواعد الخاطئة حتّى يتسنّى لنا معرفة الغثّ من السمين ، والوقوف على تراثنا الإسلامي في صورته الناصعة .

- ومن ناحية أُخرى ظهر اتّجاه معاكس في الوضع ..

إنّه اتّجاه الفرق الغالية ..

فقد تعدّدت الفرق الغالية في ذلك العهد ، وظهر معها كمّ كبير من الحديث الموضوع الذي نسبوا أكثره إلى الأئمّة من أهل البيت عليهم السلام ، وأكثر حديثهم كان : في فضائل أهل البيت بما يتضمّن المغالاة فيهم ، وفي مطاعن خصومهم ، وفي العقائد المنحرفة التي أتى بها هؤلاء الغلاة .

وفي هذه الميادين جميعاً أكثروا من الحديث الموضوع ونسبوه إلى أهل

---

(١) الإسرائيليات في التفسير والحديث : ٢٧ .

البيت عليهم السلام .

قال الإمام الصادق عليه السلام : « كان المغيرة بن سعيد يتعمّد الكذب على أبي ، ويأخذ كتب أصحابه ، وكان أصحابه المتستّرون بأصحاب أبي يأخذون الكتب من أصحاب أبي فيدفعونها إلى المغيرة ، فكان يدسّ فيها الكفر والزندقة ويسندهاإلى أبي ثمّ يدفعها إلى أصحابه ويأمرهم أن يبثّوها في الشيعة .. فكلّ ما كان في كتب أصحاب أبي من الغلوّ فذاك ما دسّه المغيرة بن سعيد في كتبهم »[1] .

وقال الصادق أيضاً : « إنّ المغيره كذب على أبي فسلبه اللّه الإيمان ، وإنّ قوماً كذبوا عليَّ ، ما لهم أذاقهم اللّه حرّ الحديد؟! فواللّه ما نحن إلّا عبيدُ الذي خلقنا واصطفانا ، ما نقدر على ضرّ ولا نفع ، وإن رحِمنا فبرحمته ، وإن عذّبنا فبذنوبنا ، واللّه ما لنا على اللّه من حجّة ، ولا معنا من اللّه براءة ، وإنّا لميّتون ومقبورون ومنشورون ومبعوثون وموقوفون ومسؤولون ، ويلهم ، ما لهم ، لعنهم اللّه ! فقد آذوا اللّه وآذوا رسوله في قبره »[2] .

وفي حديث الإمام الرضا عليه السلام تفصيل في أهم أصناف الأحاديث الموضوعة ، إذ يقول : « إنّ مخالفينا وضعوا أخباراً في فضائلنا ، وجعلوها على ثلاثة أقسام :

أحدها : الغلوّ .

وثانيها : التقصير في أمرنا .

وثالثها : التصريح بمثالب أعدائنا »[3] .

---

(١) رجال الكشّي ح/٤٠١ ترجمة المغيرة بن سعيد .

(٢) رجال الكشّي ح/٤٠٩ .

(٣) عيون أخبار الرضا ـ باب ٢٨ ـ ح/ ٦٣ .

وإنّ نظرة واحدة في كتاب (تصحيح الاعتقاد) للشيخ المفيد (٤١٣هـ) تفي في وضع النقاط على الحروف . فعنوان الكتاب لوحده شهادة صريحة بضرورة التصحيح .

وفي قراءة واعية لهذا الكتاب (تصحيح الاعتقاد) تقدّم بها العلامة السيد محمد حسين فضل اللّه ، جاءت الصورة أكثر وضوحاً وبَسطاً .

قال السيد فضل اللّه : « قد تكون قيمة هذا الكتاب (تصحيح الاعتقاد) في عنوانه ، باعتبار أنّه يثير أمامنا مسألة مهمّة : وهي أن كتب الاعتقاد المؤلّفة من قبل علماء المسلمين الشيعة لا تمثّل الفكرة النهائية الحاسمة في اعتقادات الشيعة ، لأنها انطلقت من اجتهادات هؤلاء العلماء في فهم القواعد والنصوص التي يحفل بها التراث الشيعي ... .

وفي ضوء ذلك قد نحتاج في كلّ مرحلة من مراحل نموّنا الفكري أن نضع تراثنا العقيدي الاجتهادي في نطاق البحث والمناقشة ، فقد نكتشف خطأً في اجتهاد ، وانحرافاً في تصوّر ، وضعفاً في حديث ، يؤدّي إلى تصحيح بعض ما أخذ الناس به من عقائد » .

وبعد أن مضى في البرهان على ذلك بنماذج حيّة انتخبها من التراث ، أكّد ضرورة التصحيح بهذه الملاحظة الهامة ، فقال : «لا سيّما مع الفوضى التي أحاطت بالأحاديث الواردة عن الأئمّة عليهم السلام من وضّاع الحديث الذين كانوا لا يكتفون بنقل الأحاديث الموضوعة بشكل مباشر ، بل كانوا يدسّونها في كتب أصحاب الأئمّة الموثوقين ـ كزرارة ومحمد بن مسلم وأمثالهما ـ ليدخل الحديث الموضوع إلى الذهنية الإسلامية العامّة من خلال هؤلاء الثقات الذين لا يدخل الريب إلى ما ينقلونه عن الأئمّة انطلاقاً من وثاقتهم .

الأمر الذي يفرض الكثير من التوقّف عند هذا اللون من الحديث المتّصل

بتفاصيل العقيدة ، سواءً من ناحية ما يحيط بالسند من علامات استفهام متنوّعة ، أو ما يوحي به المتن من التساؤلات »[1] .

وهكذا كثر هذا النوع من الحديث وانتقل إلى كتب الشيعة ..

ولا يكفي في مواجهته كون الرواة من الغلاة مذكورين في كتب الرجال ، فهذا قدر لا ينتفع به إلّا أهل التحقيق الذين تجرّدوا من كلّ هوىً؛ وهم الندرة دائماً في كلّ عصرٍ ومصر ..

وأمام هذين الاتجاهين من الوضع تبدو المسألة أكثر يُسراً ، حين كانت كتب الرجال قد عرّفت النواصب والغُلاة ..

وحين كان النواصب بحكم المنافقين على ما في الحديث الصحيح « لا يبغضك إلا منافق » .. والغُلاة بحكم الكفّار لسوء معتقدهم .. ولا خلاف في أنّ المنافقين والكفّار معاً لا يؤتمنون على هذا الدين ، فلو ابتدأ المشروع التصحيحي بطرح أحاديث النواصب والغُلاة من تراثنا الإسلامي وبكلّ حزم ، وبعيداً عن التساهل ، لقطعنا شوطاً عظيماً على الصعيدين معاً : صعيد التقريب ، وصعيد التصحيح .

يقول السيد فضل اللّه : « إنّنا نعتقد أنّ حركة الاجتهاد الشيعي لا بُدّ أن تواجه مسألة التفاصيل العقيدية بنفس القوّة والدرجة التي واجهت بها مسألة التفاصيل الشرعية في فروع الأحكام »[2] .

ويرى الإمام عبد الحسين شرف الدين : « أنّ السُنّة منهاج الإسلام ، ودستور الحياة اللاحب في كلّ ما يجب أن تُصاغ الحياة على مثاله في الأخلاق والعقائد والاجتماع والعلم والآداب ، فلا يصحّ في منطقٍ أن

---

(١) مجلة الفكر الجديد الصادرة عن دار الإسلام للدراسات والنشر ـ لندن ـ العدد ٩ ـ ص٦ ـ ٨.

(٢) المصدر نفسه : ٩ .

نسكت عن هذا الدخل الشائن لجوهر الإسلام وروحه الرفيعة المنادية بالتحرّر والانعتاق من كبول العقائد السخيفة والخرافات التي يسبق إلى الذهن استنكارها .. وإذن فالواجب تطهير الصحاح والمسانيد من كلّ ما لا يحتمله العقل »[1] .

البعد الثالث : مصادر التدوين

النظرة إلى مصادر التدوين تكشف كثيراً من الغبار المثار بوجه الحقيقة.. وبكلّ سرعةٍ وإيجاز :

فحين أُوعِزَ إلى ابن جُريج وأبي بكر بن حزم بجمع الحديث النبويّ ، كان بينهما محمد الباقر وزيد ابنا عليّ بن الحسين عليهما السلام . فكان الأوّلان هما المعنيّان بذلك فقط مع أنّهما لم يكونا أكثر علماً وأمانةً من الآخَرين !!

وحين أُوعِزَ إلى الزُهري أن يدوّن الحديث والسيرة ، كان محمد الباقر وأخيه زيد وابنه جعفر بن محمد أحياءً علماء أُمناء ، ولم يكن الزهري بأكثر منهم علماً ولا أمانةً على هذا الدين !

وحين أُوعِزَ إلى مالك بن أنس أن يكتب الحديث والفقه ليُعمّم على بلاد المسلمين ، كان في تلك السنين موسى بن جعفر قد غُيّب في السجن فلا يصل إليه أحد يسمع منه حديثاً وينقل عنه علماً . وأمضى على هذه الحال أربع عشرة سنةً حتّى توفّي في سجنه .

إنّ هذه الحقائق وحدها لتكفي في الدعوة إلى التفكير الجادّ في محاكمة مصادر ثقافتنا ..

لقد جاء ابن حزم وغيره ليقولوا إنّه لم يصحّ عن عليّ عليه السلام سوى خمسمئة حديث وبضعة أحاديث ..

---

(١) أبو هريرة/ للسيد شرف الدين : ٦ ـ ٧ .

إنّهم نظروا إلى ما أخرجه أصحاب السُنن عند أهل السُنّة وحدهم ..

إنّه ليس من الإنصاف أن نضرب بالكامل على كلّ ما رواه محمد الباقر وزيد بن علي مسنداً إلى علي عليه السلام ..

وأمّا الصدود عنه ـ تحت أيّ ذريعة كانت ـ فإنّما هو صدود عن قسم كبير من السُنّة الصحيحة والعلم الحقّ .. وإنّ هذا الصدود قد خلّف بلا أدنى شك باطلاً كثيراً حلّ محلّ ذلك الحقّ المضاع !

إنّ فراغ التصنيف ـ على أيدي المتقدّمين ـ في السُنن والعِلل ونحوها ، لا يعني بالضرورة امتناع المراجعة والنظر ، خصوصاً مع وجود مثل هذه الثغرات الكبيرة التي لا يمكن أن يُستهان بشيء منها .

لقد تنبّه إلى هذه الحقيقة بعض المحقّقين ، وتكلّم في تفسيرها غير واحد. وسننقل هنا ما قاله الشيخ أبو زهرة بنصّه ..

قال : « إنّه يجب علينا أن نقرّر هنا أنّ فقه عليّ وفتاويه وأقضيته لم تُروَ في كتب السُنّة بالقدر الذي يتّفق مع مدّة خلافته ، ولا مع المدّة التي كان منصرفاً فيها إلى الدرس والإفتاء في مدّة الراشدين قبله .. وقد كانت حياته كلّها للفقه وعلم الدين .. وكان أكثر الصحابة اتّصالاً برسول اللّه صلى الله عليه وآله ، فقد رافق الرسول وهو صبيّ قبل أن يُبعث عليه السلام ، واستمرّ معه إلى أن قبض اللّهُ تعالى رسوله إليه ، ولذا كان يجب أن يذكر له في كتب السُنّة ، أضعاف ما هو مذكور فيها .

وإذا كان لنا أن نتعرّف السبب الذي من أجله اختفى عن جمهور المسلمين بعض مرويّات عليّ وفقهه ، فإنّا نقول : إنّه لا بدّ أن يكون للحكم الأُموي أمر في اختفاء كثير من آثار عليّ في القضاء والإفتاء ، لأنّه ليس من المعقول أن يلعنون عليّاً فوق المنابر ، وأن يتركوا العلماء يتحدّثون بعلمه وينقلون فتاويه وأقواله للناس ، وخصوصاً ما كان يتّصل منه بأساس الحكم الإسلامي.. والعراق الذي عاش فيه عليّ رضي اللّه عنه وكرّم اللّه

وجهه ، وفيه انبثق علمه ، كان يحكمه في صدر الدولة الأُموية ووسطها حكّام غلاظ شداد ، لا يمكن أن يتركوا آراء عليّ تسري في وسط الجماهير الإسلامية ، وهم الذين يخلقون الريب والشكوك حوله ، حتّى إنّهم يتّخذون من تكنية النبيّ ﷺ له « بأبي تراب » ذريعةً لتنقيصه ، وهو رضي اللّه عنه كان يطرب لهذه الكنية ويستريح لسماعها لأنّ النبيّ ﷺ قالها في محبّة ، كمودّة الوالد لولده .

ولكن هل كان اختفاء أكثر آراء عليّ رضي اللّه عنه وعدم شهرتها بين جماهير المسلمين سبيلاً لاندثارها وذهابها في لجّة التاريخ إلى حيث لا يعلم بها أحد ؟

إنّ عليّاً رضي اللّه عنه قد استشهد ، وقد ترك وراءه من ذرّيته أبراراً أطهاراً كانوا أئمّة في علم الإسلام ، وكانوا ممّن يُقتدى بهم ، ترك ولديه من فاطمة : الحسن والحسين ، وترك روّاد الفكر محمد بن الحنفية ، فأودعهم رضي اللّه عنه ذلك العلم ، وقد قال ابن عباس : إنّه ما انتفع بكلام بعد كلام رسول اللّه ﷺ كما انتفع بكلام علي بن أبي طالب عليه السلام .

لقد قام أُولئك الأبناء بالمحافظة على تراث أبيهم الفكري ، وهو إمام الهدى ، فحفظوه من الضياع ، وقد انتقل معهم إلى المدينة لمّا انتقلوا إليها بعد استشهاده رضي اللّه عنه .

قال : وبذلك ننتهي إلى أنّ البيت العلويّ فيه علم الرواية كاملة عن علي رضي اللّه عنه ، رووا عنه ما رواه عن الرسول كاملاً أو قريباً من الكمال ، ورووا عنه فتاويه كاملة ، وفقهه كاملاً أو قريباً من الكمال ، واستكنّوا بهذا العلم المشرق في كنّ من البيت الكريم »[1]

وهذا ما ينبغي مراجعته بجدّ وإنصاف .

---

(١) محمد أبو زهرة/ الإمام الصادق : ١٦٢ ـ ١٦٣ .


[٣]
التاريخ



حين يُعنى بتدوين تاريخ أُمّة وقد ظهرت فيها الاختلافات ، وتوزّعت أبناءَها المذاهبُ ، وتغلّبت الأهواء التي تفرض هيمنتها في صياغة أفكار الناس ورؤيتهم للأحداث ، عندئذٍ أين سيقف التاريخ ؟

هل سيكون بعيداً عن معترك الميول والأهواء ، منفصلاً عن قيود الزمان والمكان ليُسجّل الأخبار والأحداث كما هي تماماً ، وبكامل أسبابها ومقدّماتها وتفاصيلها وما خلّفته من آثار ، يُسجّلها كما هي قبل أن تنفعل معها الميول والأهواء ؟

لا شك أنّ هذا هو الأمل المنشود ، وهو الذي تقتضيه الأمانة للتاريخ وللحقيقة . .

ولكن لا شكّ أيضاً أنّ التاريخ لم يكتب في الفضاء ، ولا كان المؤرّخ يستقلّ بساطاً سحريّاً يقلّه فوق آفاق زمانه ومكانه . .

إنّه يكتب من على الأرض ، وفي زمانٍ ما ومكانٍ ما . .

وإنّه يكتب ما يسمع ، لا ما يرى . .

وإنّما يُحدّثه رجال لهم حيال الأحداث مواقف وميول ، فهو لم يسمع في الحقيقة حدثاً مجرّداً ، وإنّما سمع الحَدَث ممزوجاً به انفعالات الناقلين..

وأيضاً فإنّ المؤرّخ نفسه هو واحد من أُولئك البشر ، يعيش في عصر من الأعصار .. وللبشر ميول ، ولكلّ عصر لونه ونغماته.

وحين يكون عصر من العصور قاسياً في مواجهة ما لا يتّفق ونغماته ، فإنّما جاءت قسوته من أُناسه ، فالمؤرّخ يكتب حين يكتب وهو يرى عيون الناس وكأنّها ترصد أفكاره ، وتُحصي عليه حتّى ما لم يرِد بحسبانه !

ففي أحوال كهذه هل يبعد أن يكون المؤرّخ مسوقاً من حيث يدري أولا يدري لواحدة أو أكثر من تلك المؤثّرات الواقعية ؟

إنّه عندئذٍ سوف يقتطع من الحقيقة التاريخية أجزاءً مساويةً لمقدار ذلك الانسياق .

ولعلّ هذا هو أضعف الأخطار الثلاثة التي قد تتعرّض لها الحقيقة التاريخية .

ـ أمّا الخطر الثاني : فيتمثّل بالانسياق التامّ لنغمات العصر وأهواء أهله .

ـ وأمّا الخطر الثالث : فيتمثّل في كون المؤرّخ نفسه من أصحاب الأهواء الذين لا يقبلون إلّا ما وافق أهواءَهم ، ولا ينظرون إلى الأحداث إلّا بمنظار الهوى .

بعد هذا ، فإنّ التاريخ الذي سيكتبه هذا المؤرّخ أو ذاك سوف يُصبح مصدراً لثقافة الأجيال ، تستقي منه رؤيتها للتاريخ ، والتي ستساهم مساهمة فعّالةً في صياغة عقائدها .

فحين يجتمع الناس على واحد من هذه المصادر التي استجابت لبعض تلك المؤثّرات على حساب الحقيقة التاريخية ، فمن البديهي أن تُحَمَّل أذهانُهم برؤىً مغايرةً للحقيقة .

ومن هنا تتسرّب العقائد الدخيلة إلى الأذهان ، فيعتقد الناس بأشياء ومفاهيم ليست هي من الإسلام ومفاهيمه الحقّة ، وهم يظنّون أنّها الحق .

وسوف لايكون العوامّ وحدهم ضحيّة هذه الخطيئة ، بل العلماء أيضاً، حين يقفون علومهم على هذه المصادر دون محاكمة وتمحيص .

والسؤال :

كيف اجتازت عيون التاريخ الإسلامي تلك الأجواء والمؤثّرات لتحفظ لنا حقائقه ؟

لا شكّ أنّ الوقوف على المشاهد الحيّة لإثبات حقيقةٍ ما هو أهمّ بكثير من البحوث النظريّة والبراهين الفلسفية .

وهذا ما سنكتفي به هنا .

المشهد الأول قال الزبير بن بكّار : قدم سليمان بن عبد الملك إلى مكّة حاجّاً سنة ٨٢ هـ فأمر أبان بن عثمان أن يكتب له سِيرَ النبيّ ﷺ ومغازيه . فقال له أبان : هي عندي قد أخذتها مصحّحة ممّن أثق به .

فأمر سليمان عشرة من الكتّاب بنسخها ، فكتبوها في رقّ ، فلمّا صارت إليه نظر فإذا فيها ذكر الأنصار في العَقَبتين وفي بدر ، فقال : ما كنت أرى لهؤلاء القوم هذا الفضل ، فإمّا أن يكون أهل بيتي غمطوا عليهم حقّهم ، وإمّا أن يكونوا ليس كذلك!

فقال له أبان : أيّها الأمير ، لا يمنعنا ما صنعوا أن نقول بالحقّ ، هم على ما وصفنا لك في كتابنا هذا .

فقال سليمان : ما حاجتي إلى أن أنسخ ذاك حتّى أذكره لأمير المؤمنين لعلّه يخالفه . ثمّ أمر بالكتاب فخُرِّق ، ورجع فأخبر أباه عبد الملك بن مروان بذلك الكتاب ، فقال عبد الملك : ما حاجتك أن تقدم بكتاب ليس لنا فيه فضل ، تُعرِّف أهل الشام أُموراً لا نريد أن يعرفوها ؟!

قال سليمان : فلذلك أمرتُ بتخريق ما نسخته[1] !

المشهد الثاني حدّث المدائني عن ابن شهاب الزهري أنّه قال : قال لي خالد القسري[2] : اكتب لي السيرة .

---

(١) الموفقيّات/ للزبير بن بكّار : ٢٢٢ .

(٢) والي مكّة للوليد بن عبد الملك ثم لسليمان بن عبد الملك ، ووالي العراق لهشام بن عبد الملك. سير أعلام النبلاء ٥ : ٤٢٥ .

فقلت له : فإنّه يمرّ بي الشيء من سِيَر عليّ بن أبي طالب ، فأذكره ؟
قال : لا ، إلّا أن تراه في قعر الجحيم[1] .

وكتب الزهري مغازيه ، وجلّها رواه عبد الرزّاق في مصنّفه ، فمن قرأها وجد عليّاً رجلاً غريباً على السيرة ليس له فيها خبر ولا أثر ، مع أنّ الزهري لا يمرّ على أثرٍ لأبي بكر وعمر رضي اللّه عنهما إلّا فصّل فيه وزيّنه .

أمّا عليّ فلا ذكر له في مغازي الزهري : لا في العهد المكّي بطوله ، ولا في الهجرة ، ولا في المؤاخاة ، ولافي بدر ، ولا في أُحد ، ولا في الخندق، ولا في خيبر ، ولا حنين ، ولا فتح مكّة ، ولا في غزوة تبوك ، ولا في حجّة الوداع ، ولا في غير ذلك !

ومع هذا فإنّ الزهري كان يتّهم شيخه الأوّل بالانحراف عن عليّ وبني هاشم !

فقد كان أكثر اعتماد الزهري في مغازيه على رواية شيخه عروة بن الزبير ، وكانت أكثر رواية عروة عن أُمّ المؤمنين عائشة ، فيما كان الزهري يقول فيهما معاً : إنّي اتّهمهما في بني هاشم ..

قال مَعْمَر : كان عند الزهري حديثان عن عروة عن عائشة في عليّ ، فسألته عنهما يوماً ، فقال : ما تصنع بهما وبحديثهما؟ اللّه أعلم بهما ! إنّي لأتّهمهما في بني هاشم[2] .

وروى الزهري أيضاً حديث عُبيد اللّه بن عبد اللّه بن عُتبة عن السيدة عائشة في مرض رسول اللّه ﷺ إذ قالت : فخرج ويدٌ له على الفضل بن العباس ويدٌ أُخرى على رجل آخر ، وهو يخطّ برجليه في الأرض .

(١) الأغاني ٢٢ : ٢١ أخبار خالد بن عبد اللّه القسري .

(٢) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٤ : ٦٤ .

قال عبيد اللّه : فحدّثت فيه عبد اللّه بن عباس ، فقال : أتدري مَن الرجل الذي لم تُسَمِّ عائشة ؟ هو عليّ بن أبي طالب ، ولكنّ عائشة لا تطيب لها نفس بخير[1] .

المشهد الثالث

إنّ عروة بن الزبير كان من أوّل من صنّف في المغازي والسِيَر ..

فإذا كان ذلك هو نصيب عليّ في مغازي الزهري ، فكيف هو في مغازي عروة ؟

لقد تجاوزت مغازي عروة نصيب عليّ إلى نصيب غيره من بني هاشم ! فقد حدّث يزيد بن رومان عن عروة وهو يروي قصّة مهاجرة الحبشة وحديث النجاشي معهم ، فقال فيه : إنّما كان يكلّم النجاشي عثمان بن عفّان[2] !

هذا فيما تسالم أصحاب الحديث والسير أنّ ذلك كان جعفر بن أبي طالب !!

وحديث عروة هذا بين جعفر وعثمان رضي اللّه عنهما هو من صنف ما سخر منه الزهري من صنيع أتباع بني أُميّه في التاريخ..

قال مَعْمَر : سألت الزهري عن كاتب الكتاب يوم الحديبية ؛ فضحك ، وقال : هو عليّ بن أبي طالب ، ولو سألت هؤلاء ـ يريد بني أُميّة ـ لقالوا: عثمان[3] .

---

(١) المصنّف/ عبد الرزاق ٥ : ٤٢٩ ـ ٤٣٠ .

(٢) نقله ابن إسحاق في سيرته : ٢١٧ ـ ٢١٨ ثم ردّ عليه فقال : وليس كذلك ، إنّما كان يكلّمه جعفر بن أبي طالب .

(٣) المصنّف/ عبد الرزاق ٥ : ٩٧٢٢/٣٤٣ .

المشهد الرابع في قصّة أبي ذرّ رضي الله عنه مع بني أُميّة ، قال الطبري : في سنة ٣٠هـ كان ما ذُكر من أمر أبي ذرّ ومعاوية، وإشخاص معاوية إيّاه، أمورٌ كثيرة كرهت ذكر أكثرها ، فأمّا العاذرون معاوية فإنّهم ذكروا في ذلك قصّة كتب بها إليّ السريّ يذكر أنّ شعيباً حدّثه سيف ... » ثمّ يسرد الطبري هذه القصّه مردّداً بين فقراتها : قال سيف ، قال سيف ، حتى أتى على آخرها، ثمّ قال : وأمّا الآخرون فإنّهم رووا في سبب ذلك أشياء كثيرة وأُموراً شنيعة كرهت ذكرها[1] !

إذن لا شيء عن هذا الحدث الكبير الذي يكشف عن كثير من أسرار التاريخ إلّا ما يرويه العاذرون معاوية ، ولا أحد يستند إليه العاذرون معاوية إلّا سيف بن عمر الذي أجمع أصحاب الجرح والتعديل على أنّه «كذّاب، يضع الحديث ، وأنّه كان يتزندق » .. ثمّ من بعد سيف راويته المجهول شعيب !! ولا شيء بعد ذلك .

أمّا العاذرون أبا ذرّ فلا شيء عنهم في هذه الموسوعة التاريخية الكبرى !

وكذلك كان مع أهم مراحل التاريخ الإسلامي وأكثرها حساسيّة ، تلك المرحلة التي ابتدأت بوفاة الرسول الأكرم ﷺ وانتهت بانتهاء معركة الجمل .. هذه المرحلة بطولها وضخامة أحداثها ، لا شيء عنها في تاريخ الطبري إلّا ما كان يقصّه سيف .

حتّى إذا توقّفت رواية سيف مضى الطبري على هذه الوتيرة ، لا يُثبت في تاريخه أمراً لا يرتضيه العاذرون معاوية ، فعندما وقف على المكاتبات التي جرت بين معاوية ومحمد بن أبي بكر ، قال : كرهت ذكرها لما فيه ممّا لا يحتمل سماعه العامّة[2] !

---

(١) تاريخ الطبري ٤ : ٢٨٣ ـ ٢٨٦ .

(٢) تاريخ الطبري ٤ : ٥٥٧ .

وهذا كلام صريح في تحديد هوية الثقافة التي حملتها العامّة !!

إنّها الثقافة التي تستقيم تماماً مع ما يرويه العاذرون معاوية .. الثقافة التي اتّهمت الطبري نفسه ، مع تحفّظه الشديد هذا ، اتهمته بالتشيّع !!

ثمّ جاء التابعون للطبري فنقلوا عنه ما كتبه ، ثمّ زادوا على ذلك بأن ارتكبوا خطأً علمياً وتاريخياً لا يُغتفر ، وذلك حين جزموا بصحّة كلّ ما رواه الطبري من أحداث هذه السنين ، وجزموا بكذب كلّ ما أعرض عنه الطبري من أخبارها ، ذلك الأمر الذي تبرّأ منه الطبري في مقدّمة تاريخه إذ قرّر أنّه إنّما يروي ما يرويه بذكر أسانيده الكاملة لتكون تبعاته على رواته لا عليه هو ، وما على القارئ إلّا أن ينظر في أحوال الرواة .

أمّا التابعون للطبري فقد عمدوا إلى هذه الأسانيد فحذفوها ، ثمّ صحّحوا الروايات واعتمدوها ..

ـ قال ابن الأثير في التعريف بكتابه (الكامل في التاريخ) : ابتدأت بالتاريخ الكبير الذي صنّفه الإمام أبو جعفر الطبري فلمّا فرغت منه أخذت غيره من التواريخ المشهورة فطالعتها وأضفت منها إلى ما نقلته من تاريخ الطبري ما ليس فيه ، إلّا ما يتعلّق بما جرى بين أصحاب رسول اللّه ﷺ فإنّي لم أُضف إلى ما نقله أبو جعفر شيئاً ، وإنّما اعتمدت عليه من بين المؤرّخين إذ هو الإمام المُتقن حقّاً ، الجامع علماً وصحة اعتقادٍ وصدقاً[1] .

هذا مع أنّ هذه الأحداث خاصّةً قد اقتصر فيها الطبري على رواية سيف الذي عُرف بالكذب والوضع والزندقة !!

ـ وقال ابن خلدون ، بعد ذكر موقعة الجمل : هذا أمر الجمل ملخّصاً من كتاب أبي جعفر الطبري ، اعتمدناه للوثوق به ، ولسلامته من الأهواء

---

(١) الكامل في التاريخ ١ : ٣ .

الموجودة في كتب ابن قتيبة وغيره[1] .

هذا مع أن الطبري لم يوثّق ما رواه ، بل ذكر اسم الراوي لتعرفه الناس فتصدّق روايته إن كان صدوقاً ، وتردّها إن كان معروفاً بالكذب واتّباع الهوى . وموقعة الجمل قد رواها الطبري عن سيف بن عمر !

ـ وقال ابن خلدون أيضاً بعد أن فرغ من الكلام في أمر الخلافة وأخبارها : هذا آخر الكلام في الخلافة الإسلامية وما كان فيها من الردّة والفتوحات والحروب ثمّ الاتّفاق والجماعة ، أوردتها ملخّصةً عيونها ومجامعها من كتاب محمد بن جرير الطبري ، فإنّه أوثق ما رأيناه في ذلك، وأبعد عن المطاعن والشبه في كبار الأُمّة من خيارها وعدولها من الصحابة والتابعين ، فكثيراً ما يوجد في كلام المؤرّخين أخبار فيها مطاعن وشُبَه في حقّهم أكثرها من أهل الأهواء ، فلا ينبغي أن تُسوّد بها الصحف[2] .

وهنا يُثار :

١ ـ ما هو الميزان الذي يُعرف به صدق الأخبار وكذبها ؟

أيُعرف ذلك من مساندتها للوضع السياسي في مرحلة من المراحل، وموافقتها لأهواء العامّة ورغباتها ؟ أم الصحيح أن يعرف صدقها أو كذبها من خلال معرفة أحوال الرواة أنفسهم ، ومطابقتها لحقيقة أحوال الناس من صحابة وغيرهم ؟

٢ ـ أيّما أكثر شناعةً : الخبر الذي يفيد بأنّ صحابياً ما كان مائلاً إلى الدنيا ولم يتوخّ العدل في حكمه ، أم الخبر الذي يصف الصحابي بأنّه كان من أتباع اليهود والنصارى ؟

---

(١) تاريخ ابن خلدون ٢ : ٦٢٢ .

(٢) تاريخ ابن خلدون ٣ : ٦٥٠ .

إن الأخبار التي أعرض عن ذكرها هؤلاء المؤرّخون وعدّوها من أخبار أهل الأهواء الذين يأتون بالكلام الشنيع إنّما كانت تضع الحقّ مع أبي ذرّ الغفاري وتصف خصومه السياسيين بالميل إلى الدنيا وعدم توخّ العدل في الحكم ..

أمّا الأخبار التي رواها الطبري وعنه ابن الأثير وابن خلدون فقد دافعت حقّاً عن خصوم أبي ذرّ ، ولكنّها وصفت أبا ذرّ بكلّ صراحة ، ومن بعده عمّار بن ياسر ، بأنّهما كانا أوّل المخدوعين باليهودي الزنديق عبد اللّه بن سبأ والمتأثرين بأفكاره ، المندفعين وراءها في الفتنة !

فأيّ الخبرين أكثر طعناً على كبار الصحابة لو كان هذا هو الميزان المتّبع في قبول الأخبار وردّها ؟

الأنصار ، رفعت السُنّة الشريفة منزلتهم ، فقال فيهم رسول اللّه ﷺ : «الأنصار لا يحبّهم إلّا مؤمن ، ولا يبغضهم إلّا منافق»[1].

وقال فيهم: «آيةُ الإيمان حبُّ الأنصار، وآيةُ النفاق بغض الأنصار»[2].

وأخبرت السُنّة الشريفة أنّ بغض الأنصار سيظهر عند قوم عن قريب ، ولهؤلاء القوم غَلَبة ، فسوف يستأثرون على الأنصار ويحبسون عنهم حقوقهم ويصرفونهم عن مكانتهم ، فقال رسول اللّه ﷺ للأنصار : «ستلقون بعدي أثَرةً ، فاصبروا حتّى تلقوني على الحوض»[3].

فلمّا ظهر هؤلاء القوم وتغلّبوا على الأُمور وأبعدوا الأنصار واستأثروا عليهم ، جاء التاريخ فاستأثر على الأنصار وحالف خصومهم ، ناسياً أنّ حبّ الأنصار آية الإيمان ، وبغضهم آية النفاق ..

ـ وهكذا كان مع أبي ذرّ ..

وقفت السُنّة الشريفة إلى جنبه ، فقال ﷺ : « ما أقّلت الغبراء ، ولا أظلّت الخضراء أصدق لهجةً من أبي ذرّ »[4] . لكن حين كذّبه الحاكمون كذّبه التاريخ ، وحالف خصومه يصنع لهم الأعذار ولو على ألسن الكذّابين .

---

(١) صحيح البخاري ـ كتاب فضائل الصحابة ـ باب ٣٤ ح/٣٥٧٢ .

(٢) صحيح البخاري ـ كتاب فضائل الصحابة ـ باب ٣٤ ح/٣٥٧٣ .

(٣) صحيح البخاري ـ كتاب فضائل الصحابة ـ باب ٣٨ ح/٣٥٨١ ـ ٣٥٨٣ .

(٤) سُنن الترمذي ٥ ح/٣٨٠١ ، ٣٨٠٢ ، سُنن ابن ماجة ١ ح/١٥٦ .

ـ وعمّار، حين أجاره اللّه من الشيطان على لسان نبيّه[1]، وجعله النبيّ ﷺ آيةً للفرقة المحقّة إذا افترق الناس، جاء خصومه فاتّهموه باتّباع الشيطان وركوب الفتنة، فجاء التاريخ يصدّق خصومه ويكذّب فيه السُنّة الشريفة.

ـ ولّما كان عليٌّ هو العنوان المستهدَف من قبل خصومه المتغلّبين، كان هو وفئته عرضة لجور التاريخ على الدوام، قد حالف التاريخ خصومه على الدوام يلملم لهم الأعذار من هنا وهناك، ناسياً أنّ السُنّة الشريفة قد ثبّتت أحكامها، بأنّ حبّ عليّ فرقان بين الإيمان والنفاق، ومعاداة عليّ معاداة للّه ورسوله، وحرب عليّ حربٌ للّه ورسوله !!

فقد عهد النبيّ ﷺ لعليّ عهداً: « لا يحبّك إلّا مؤمن، ولا يُبغضك إلّا منافق »[2].

وقال فيه: « من كنت مولاه فعليّ مولاه، اللهمّ والِ مَن والاه وعادِ مَن عاداه »[3].

وقال فيه وفي أهل بيته: « أنا حربٌ لمن حاربتم، وسلم لمن سالمتم »[4].

وهكذا رسمت السُنّة مساراً، وسلك التاريخ مساراً آخر !!

فما لنا لا ننظر إلى السُنّة الثابتة في محاكمة التاريخ ؟

وإذا كان التاريخ قد كُتب في أجواء صعبة أرغمته على متابعة المتغلّب دائماً والإعراض عن أخبار الثقات من خصومه فقط، بل حتّى عن السُنّة

---

(١) صحيح البخاري ـ كتاب فضائل الصحابة ـ باب ٢٠ ح/٣٥٣٣ .

(٢) صحيح مسلم ـ كتاب الإيمان ـ ح/١٣١ ، سُنن الترمذي ٥ ح/٣٧٣٦ ، سُنن ابن ماجة ١ : ٤٢ح/١١٤ .

(٣) مُسند أحمد ١ : ١١٩ ، ١٥٢ و ٤ : ٢٨١ ، ٣٧٠ ، ٣٧٢ ، سُنن ابن ماجة ١ : ٤٣ ح١١٦ .

(٤) مُسند أحمد ٢ : ٤٤٢ ، سُنن الترمذي ٥ : ٦٩٩/٣٨٧٠، سُنن ابن ماجة : ١ : ٥٢ح/١٤٥ .

الثابتة التي قد تكون سياسة المتغلّب أحياناً حرباً صريحةً عليها ، إذا كانت تلك هي ظروف التدوين ، فما لنا نحن الذين أتينا من بعد لا نتنبّه لذلك ؟

ما لنا لا نتنبّه لأسرار هذه السُنّة الشريفة التي امتدّت إلى المستقبل لتكشف آفاقه ؟

ـ فلماذا خُصَّ الأنصار بهذه العناية ؟

ـ لماذا كان أبو ذرّ وحده أصدق لهجةً من كلّ من أقلّت الغبراء وأظلّت الخضراء ؟

ـ لماذا كان عمّار وحده مجاراً من الشيطان ، وآية لأهل الحق ؟

ـ لماذا كان عليٌّ فرقاناً بين الإيمان والنفاق ، ومن حاربه فقد حارب اللّه ورسوله ؟

ألا نفهم من ذلك أنّ السُنّة قد جاءت لتهدينا إلى الحقّ الذي يجب أن نحالفه ونكون معه حين يفترق الناس وتظهر النزاعات ؟

لقد قالت السُنّة بلسان صريح :

ـ إذا رأيتم من يكذّب أبا ذرّ ، فاعلموا أنّه هو الكاذب أيّاً كان ، فليس على هذه الأرض أحد أصدق لهجةً من أبي ذرّ !!

ـ وإذا رأيتم من يستأثر على الأنصار ويُبعدهم ، فاعلموا أنّ تلك واحدة من علامات النفاق !!

ـ وإذا رأيتم من يتّهم عمّاراً بالركون إلى الفتنة وغواية الشيطان ، فاعلموا أنّ أُولئك هم المُفتَرون، لأن عمّاراً قد أجاره اللّه من الشيطان، وأنّه على الحقّ أبداً لا يفارقه !!

ـ وإذا رأيتم من عادى عليّاً وحاربه ، فاعلموا أنّه إنّما يحارب اللّه ورسوله !!

أليست تلك هي نداءات السُنّة ؟!

إذن فالسُنّة قد أدانت التاريخ مرّات ومرّات ..

ـ وثمّة علّة هامّة من العلل التي قادت التاريخ إلى هذا الاتّجاه !

لقد عمدنا إلى مرحلة من مراحل تاريخنا بعد الرسول الأكرم ﷺ فأضفينا عليها القداسة التامّة ، ومنحناها سِمة العصمة فعلاً وإن لم نقرّ بها قولاً ، فعمدنا إلى كلّ ما لا ينسجم مع بعض تفاصيلها من قرآن أو سُنّة فأوّلناه لنصرفه عن ظاهره لكي لا يصطدم معها ،، فكيف إذا عارض قداستها خبرٌ عن واقعة ؟!

نعم ، لو تحقّق الإجماع حقّاً على مسألة مّا في تلك المرحلة بالذات ، لكان حجّة ، ولكن لا يصحّ بحال من الأحوال أن يُنظَر إلى الأمر النافذ بالفعل على أنّه إجماع دائماً ، وبحجّة أنّه كان في عصر الصحابة !

ولقد أدرك الكثيرون حقيقة أنّ معظم المؤرّخين الذين صاغوا هذا التاريخ هم من الموالين للسلطات سياسياً في عهود تأجّج فيها النزاع السياسي وازدادت حدّته حتّى امتدّ إلى كلّ ميادين الحياة ، فكان أقلّ ما يفعله المؤرّخون هو تبرير أعمال الخلفاء والأُمراء والكفّ عن ذكر ما يزعجهم وإن كان هو الحقّ ..

كما أنّ معظم المؤرّخين كانوا أيضاً موالين للسلطات مذهبيّاً في عهود كان فيها النزاع المذهبي على أشدّه ، فكان كلّ فريق لا يروي عن مخالفيه إلّا ما يشينهم ، وقد لا يروي عنهم إلّا الكذب والبهتان ..

مصادر تاريخية مضادة

ظهر في مقابل المصادر المتقدّمة مصادر أُخرى مالت عن الحقّ ولكن في الاتجاه المعاكس ، وكأنّها ردّة فعل .. ومثال هذا النوع من الكتب : كتاب أبي القاسم عليّ بن أحمد الكوفي ، الذي عرّفه النجاشي باسم (كتاب البدع المُحْدَثة) وهو مطبوع باسم (كتاب الاستغاثة) طبعة قديمة في دار مجهولة ؛ ممّا يوحي بأنّه كتاب غير مجاز .

وقد قال النجاشي في هذا المؤرّخ وفي سائر كتبه ما نصّه : أبو القاسم الكوفي رجل من أهل الكوفة كان يقول إنّه من آل أبي طالب ، وغلا في آخر أمره وفسد مذهبه ، وصنّف كتباً كثيرةً أكثرها على الفساد .

ثمّ ذكر منها : كتاب البدع المحدثة ، وكتاب تناقض أحكام المذاهب الفاسدة ، ووصفه النجاشي بأنّه تخليط كلّه[1] .

وقال فيه ابن الغضائري : أبو القاسم الكوفي ، المدّعي العَلَويّة ، كذّابٌ غالٍ صاحب بدعة ومقالة ، رأيت له كتباً كثيرة خبيثة[2] .

وزاد العلامة الحلّي على ذلك فقال :

أقول : وهو المخمّس ، صاحب البدع المحدثة ، وادّعى أنّه من بني هارون ابن الكاظم عليه السلام .. ومعنى التخميس عند الغُلاة لعنهم اللّه : أنّ سلمان

---

(١) رجال النجاشي : ٢٦٥ ـ ٢٦٦ وهذا صريح في نقض ما ادّعاه الدكتور علي حسين الجابري: من أنّ «كثيراً من كتبه وباعتراف المؤرخين كانت في فترة استقامته الاثنا عشرية » الفكر السَلَفي عند الشيعة الاثنا عشرية : ٢٠٧ .

(٢) الرجال/ لابن داود : ٢٥٩ ـ ٢٦٠ ، وانظر أيضاً : معجم رجال الحديث ١١ : ٢٤٦ ـ ٧٨٧٦/٢٤٧ .

الفارسي ، والمقداد بن عمرو ، وعمّار ، وأبا ذرّ ، وعمر بن أُميّة الضمري هم الموكلون بمصالح العالم ! تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً[1] .

فكتاب كهذا لا يعدّ في تراث المسلمين أصلاً ، وإنّما هو من تراث الغُلاة ، وعدّه في تراث الشيعة خطأ كبير وجناية مضاعفة .

---

(١) رجال العلامة الحلّي (الخلاصة) : ٢٢٣/١٠ .

خلاصة

من كلّ ما تقدّم ، وكثير مثله ، نخلص إلى حقيقةٍ لا شكّ فيها ، وهي : إنّ معلوماتنا عن التاريخ بحاجة إلى مراجعة جادّة ، ودراسة في ضوء رؤية شمولية للتاريخ الإسلامي ..

ـ رؤية تحيط بجوهر رسالة الإسلام ..

ـ رؤية تكون فيها الشريعة الإسلامية بمصدريها الأساسيين ـ القرآن والسُّنّة ـ هي المعيار الذي تُقَوَّم على أساسه الأطراف والمنازعات والفئات المختلفة .

وبدون ذلك لا نستطيع أن نتقدّم خطوة واحدة نحو الفهم الصحيح لحقائق تاريخنا ومعرفة الصدق والكذب والحق والباطل فيه .

وبدون ذلك لا نستطيع أن نتقدّم خطوة واحدة نحوه التقريب ، إلّا أن يكون تقريباً وهميّاً يتداعى أمام أدنى إثارة !! وإنّي لأخشى أن تكون إثارتي هذه وحدها كافية لتداعيه !

إنّ الدهشة لتأخذني حقّاً حين يُنشد التقريب من بين كتابين حُشيَ أحدهما بأخبار النواصب ، وامتلأ الآخر بأخبار الغُلاة !!

وأكثر من هذا ينتابني حين ألمس تردّداً في قبول ضرورة تصحيح تراثنا الإسلامي العزيز وتنقيته ممّا تراكم فيه من الأخبار والآثار !

[٤]

الخاتمة

بعد هذه الجولة نوجز وجهة نظرنا في المشروع التقريبي بما يلي :

١ ـ إنّ التقريب الحقيقي الأمثل هو التقريب الذي يتحقّق عن طريق تصحيح التراث الإسلامي وتنقيته من الأخبار والمفاهيم الدخيلة التي تراكمت في عصور النزاع ، ولعبت الدور الأساس في تحويل النزاع السياسي إلى نزاع ديني طائفي .

٢ ـ إنّ وجود الإسرائيليات والأحاديث الموضوعة في مصادر المسلمين أمر مسلّم به عند الجميع ، وإنّ التديّن بها أمر محرّم عند الجميع أيضاً .

٣ ـ لقد لعب الغُلاة والنواصب دوراً بالغ الخطورة في تأصيل النزاع بين الفريقين ، فقد صاغوا أهواءَهم وعقائدهم الضالّة في أحاديث وضعوها ونسبوها إلى النبيّ وأهل البيت والصحابة ، فانتقلت هذه الأحاديث إلى مصادر المسلمين ، فكان من الطبيعي إذن أن تترك آثارها على آفاق التفكير العقائدي وكثير من المفاهيم ، فما زالت أحاديثهم مبثوثة في مصادرنا ، وما زالت الناس تقرأها : علماؤهم ومثقفوهم وطلبتهم

وأوساطهم العامّة ، ويسمعها بسطاؤهم وجهّالهم ، حتّى كانت سبباً رئيساً في هذا التشويش والاضطراب الملموس في عقائد الناس وتصوّراتهم لكثير من المفاهيم ، وهذا واقع ملموس قديماً وحديثاً .

وللتفصيل في هذه الظاهرة نبتدئ بمقولة الشيخ عبد الحسين مغنية : إنّ الداعين من السُنّة إلى التهجّم على الشيعة يحتجّون بأقوال الغُلاة المرفوضين أصلاً من الشيعة ، وإنّ الداعين من الشيعة إلى التهجّم على السُنّة يحتجّون أيضاً بأقوال الغُلاة من السُنّة ــ يريد بهم النواصب ــ لهذا يبدو أنّ الغُلاة من الطرفين يشكّلون فريقاً واحداً يصحّ فيه تسمية « الفريق الثالث » مهمّته ضرب الإسلام وتمزيق المسلمين[1] .

والحقّ أنّ هذه الصورة تمثّل النصف فقط من الصورة الكاملة للأثر الذي تركه هذا الفريق الثالث . وأمّا نصفها الثاني : فيتمثّل بتأثّر كلّ فريق بأحاديث غُلاته المنتسبين إليه في تصوّره للفريق الآخر .

فالشيعي قد ينظر إلى بعض المفاهيم التي تتّصل بأهل السُنّة من خلال مجمل التراث الشيعي الذي امتزجت فيه أحاديث الغُلاة وعقائدهم . وليس أدلّ على ذلك من سبّ بعض الصحابة الذي يجري على ألسنة العوام وليس له مصدر قطعاً إلا أحاديث الغُلاة[2] .

---

(١) مقدّمه كتاب الجوامع والفوارق بين السُنّة والشيعة : ٩ .

(٢) اُنظر : أصل الشيعة وأصولها/ للإمام محمد حسين آل كاشف الغطاء : ١٣، ٨٤ ـ ٩٤، ١٢٤ ـ ١٢٥، بحث حول الولاية/ الشهيد الصدر : ٤٨ في ج١١ من المجموعة الكاملة، الشيعة في الميزان/ محمد جواد مغنية : ١٥ ، هوية التشيع/ دكتور أحمد الوائلي : ٣٨ ـ ٣٩ ، مع الشيعة الإمامية في عقائدهم/ جعفر السبحاني : ١٨١ حيث ناقش جملة من أحاديث المطاعن فطعن في أسانيدها ، ثم قال: وظنّي أن هذه الروايات ـ المطاعن ـ صدرت من الغُلاة والحشوية، دعماً لأمر الولاية وتغابناً في الإخلاص ، غافلين عن أنّها تضادّ القرآن الكريم وما =

والسُنّي قد ينظر إلى بعض المفاهيم التي تتّصل بالشيعة والتشيّع من خلال مجمل التراث السنّي الذي امتزجت فيه أحاديث النواصب وعقائدهم ، وليس أدلّ على ذلك من جهل عامّتهم بمنزلة أهل البيت وتفضيل آخرين عليهم ممّن هم أدنى منهم بكثير علماً وديناً وفضلاً وكرامةً، حتّى أنّ منهم من يضيق صدره لذكر أهل البيت عليهم السلام مع كثرة ما يقرأه من آيات كريمة وأحاديث صحيحة في منزلتهم الخاصّة عند اللّه ورسوله .

وهكذا أصبح الصحابة وأهل البيت وكأنّهما محوران متضادّان لعقيدتين لا يمكن أن تلتقيان في يومٍ ما .

وباجتماع هذين الشطرين تكتمل الصورة الحقيقية لأثر الغُلاة والنواصب في عقائد المسلمين ورؤاهم .

يؤكّد السيد محمد حسين فضل اللّه هذا المعنى بقوله : إنّ القضيّة هي أنّ هناك إلحاحاً على أن لا يكتشف المسلمون فكرهم ، أن لا يكتشف السُنّي الفكر الشيعي الأصيل الذي ينطلق من خلال القواعد الإسلامية الأصيلة ، وأن لا يكتشف الشيعة فكر السُنّة الأصيل الذي ينطلق من خلال القواعد الإسلامية ، المهمّ أن يبقى الشيعة يتحدّثون أن السُنّة غصبوا الإمام عليّ عليه السلام موقعه ، وأن يتحدّث السُنّة أن الشيعة يسبّون الصحابة .

وهكذا أن يلتقط الفريق المخابراتي أو الفريق المتخلّف الخاضع للفريق

= روي عن أمير المؤمنين وحفيده سيد الساجدين من الثناء والمدح لعدّة من الصحابة .

ومع قسم آخر من أحاديث المطاعن وقف على حصيلة أُخرى ، فقال في ص١٨٣ : أمّا سبّ الصحابة ولعنهم ، أو ارتدادهم عن الدين بعد رحلة الرسول ، أو عدم حجّية رواياتهم على وجه الإطلاق، فإنّها تُهمٌ أُمويّة ناصبية اتُّهم بها شيعة آل محمد عليهم السلام وهم براء منها ، ونِعمَ الحكم اللّه .

المخابراتي ، أن يلتقط ما في كتب الشيعة من خرافات ، وما في كتب السُّنّة من خرافات ، وكتبنا مليئة بالخرافات ، وما انطلق هنا من حديث موضوع وضعه كذّاب غالٍ ، أو حديث هناك وضعه كذّاب منحرف ، من دون أن يسمحوا بوجود دائرة مستديرة أو مستطيلة ليجتمع علماء الشيعة والسُّنّة ليتحدّثوا عن كلّ ما يفكّر فيه كلّ منهم ، أو كل ما يحمله كلّ منهم عن الآخر من أفكار[1] .

٤ ـ إنّ حرّية التفكير حقّ للجميع ، والاجتهاد حقّ لمن تأهّل له ، لكن هل يصحّ أن يتمتّع دعاة الفتنة بهذا الحقّ ، فلا يقف أحد بوجه دعوتهم، أو يستنكر عليهم ذلك بما يمتلك من أساليب الاستنكار ؟

وإذا كانت مواجهتهم والاستنكار عليهم مطلوبة ، فهل من سبيل إلى تنظيم هذه المواجهة ؟

فلعلّ تنظيم هذه المواجهة ، إن صحّت ، سيكون لمسة من لمسات التقريب وأثراً من آثاره ..

إنّ الخطر الكبير الذي يواجه المسلمين اليوم من الداخل هو هذه الدعوات الشيطانية إلى تأجيج النزاع الطائفي خدمةً لأعداء الإسلام الذين تكالبوا على الإسلام والمسلمين ، وبالخصوص في السنوات الأخيرة وبعد انهيار التوازن الدولي . وبدلاً من أن يتوجّه المسلمون نحو تنظيم قواهم وتوحيد صفوفهم أمام هذا العدوان المتواصل ـ وهم قادرون على ذلك لو أرادوا ـ ترى هذه الدعوات التمزيقيّة تتصاعد وتشتدّ مع تأزّم أوضاع المسلمين وازدياد حاجتهم إلى التآلف .

---

(١) من مقالة له بعنوان : السيد عبد الحسين شرف الدين الشخصية المتعدّدة الجوانب/ ضمن كتاب : الإمام السيد عبد الحسين شرف الدين مصلحاً ومفكّراً وأديباً: ١٥٢ ـ ١٥٣ .

إنّها عمليّة مشبوهة بلا ريب .. وربّما كانت الصحوة الإسلامية الصاعدة هي المستهدَف الاوّل فيها ..

ولكنّها على أيّة حال حملة يتصدّر قائمة رجالها أسماء كثير من طبقة علماء الدين !!

فلا بدّ أن يكون لدعاة التقريب ـ وعلى رأسهم علماء الدين والحركات الإسلامية المجاهدة ودور التقريب والمثقفون الإسلاميون ـ الدور الكافي في التصدّي لأُولئك وكشف حقائق أغراضهم الشيطانية وإحباط مخطّطاتهم.

٥ ـ وأخيراً ..

فإنّ المشروع التقريبي الأمثل الذي يتمّ عبر ثورة التصحيح لا بدّ أن يمرّ أوّلاً بمرحلة التمهيد ، ليجتاز فيها مجموعة من المقدّمات العملية التي تضمن له إمكان الانتقال من حدود الأفكار والتخطيط ، إلى حيّز التنفيذ والتطبيق .

ومن أهمّ هذه المقدّمات التي تشكّل مرحلة التمهيد :

أ ـ تحقيق المستوى الكافي من الوعي بمسؤوليّاتنا تجاه الإسلام والأُمّة المسلمة .

ب ـ إحياء مبدأ وحدة المصير الذي يربط جميع المسلمين في أنحاء الدنيا مهما اختلفت مواقعهم على الواقع والخارطة السياسية الآن .

ج ـ إزاحة الحواجز النفسيّة المتراكمة فينا تجاه بعضنا ، والتي لم ترتكز على دليل من علم ، ولا حجّة من عقل ، ولا أساس من دين .

د ـ توجيه النقد العلمي الهادئ لأسباب النزاع الطائفي ومصادره .

هـ ـ التركيز على المبادئ المشتركة بين المسلمين ، وأوجه التقارب ، والجهود التقريبيّة الكثيرة عبر التاريخ .

و ـ التصدّي للدعوات التخريبيّة المضادة وتوعية الجماهير ضدّها توعية كفيلة بإحباط آمالها .

ز ـ مناصرة وتأييد الصحوة الإسلامية بكل الأساليب والوسائل الممكنة لحمايتها والحؤول دون سقوطها ، لأنّ سقوطها يعني سقوط هذه الأُمّة من جديد في الهوّة السحيقة التي يعدّها الغربيّون لها اليوم ، والكفّ عن توجيه اللوم والتقريع لبعض مواقع هذه الصحوة بسبب خطأ يرتكبونه عبر طريقهم الشاق والمضني والذي لا يدرك تعقيداته إلّا من يسلكه معهم ، فإنّ هذه النغمات التي تبدو إصلاحية إنّما تزيد في الخناق المسلّط عليهم ، كما أنّها سوف لا ترضي أعداءنا عنّا . **﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾**[1] .

ح ـ تتمّ معالجة الفقرات المتقدّمة عن طريق : الخطب المباشرة ، وأشرطة التسجيل ، وأشرطة الفديو ، وصفحات الصحف والمجلات الإسلامية والثقافية الأُخرى وإن لم تكن ذات طابع إسلامي ، والنشرات الصغيرة الكثيرة الانتشار ، والكراسات الصغيرة ، والكتب ، والاتصالات المباشرة وغير المباشرة بين المهتمّين بهذا المجال .

وينبغي لمجمع التقريب أن يتبنّى دوراً فعّالاً في خلق ودعم وإغذاء وإدامة

---

(١) البقرة ٢ : ١٢٠ .

هذه الخطوات .

ونستطيع أن نقول واثقين بأنّ تلك المقدّمات لو تحقّقت لوحدها لتحقّق واقع جديد ، ولأحسسنا بروح جديدة تجري بين جوانحنا، ولرأينا مستوىً من التقارب وحسن الظن بين أبناء هذه الأُمّة يرفع من مكانتها بين الأمم، ويفوّت على أعدائها كثيراً من فرص النفوذ المهيّئة لهم الآن في ظلّ هذا الواقع المعَاش اليوم .

﴿ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فينا لَنَهدِيَنَّهُم سُبُلَنا ﴾

﴿ وَلَيَنصُرَنَّ اللّهُ مَن يَنصُره ﴾

﴿ وَاْعتَصِمُواْ بِحَبلِ اللّهِ جَمِيْعاً وَلَا تَفرَّقواْ ﴾ .

مصادر

١ ـ **القرآن الكريم** .

٢ ـ **آراء حول القرآن** : السيد الفاني الأصفهاني/ دار الهادي ـ بيروت ـ ط ١ ـ ١٤١١هـ/ ١٩٩١م .

٣ ـ **آلاء الرحمن في تفسير القرآن** : محمد جواد البلاغي ـ ط ٢ ـ مكتبة الوجداني ـ قم .

٤ ـ **ابن تيميّة .. حياته ـ عقائده ـ موقفه من الشيعة وأهل البيت** : صائب عبد الحميد ـ مركز الغدير للدراسات الإسلامية ـ ط ١ ـ ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

٥ ـ **أبو هريرة** : عبد الحسين شرف الدين ـ المطبعة الحيدرية في النجف الأشرف ـ ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م .

٦ ـ **اتجاهات التفسير في العصر الراهن** : د . عبد المجيد عبد السلام المحتسب ـ مكتبة النهضة الإسلامية ـ عمّان ـ ط ٣ ـ ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .

٧ ـ **الإسرائيليات في التفسير والحديث** : الدكتور محمد السيد حسين الذهبي ـ لجنة النشر في دار الإيمان ـ دمشق ـ ط ٢ ـ ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م .

٨ ـ **أصل الشيعة وأصولها** : الإمام محمد حسين آل كاشف الغطاء ـ المطبعة الحيدرية ـ النجف الأشرف ـ ط ١٤ ـ ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م .

٩ ـ **أصول الفقه** : الشيخ محمد رضا المظفّر ـ دار النعمان بالنجف ـ ط ٢ ـ ١٩٦٦م .

١٠ ـ **الأغاني** : أبو الفرج الأصفهاني ـ دار الفكر ـ ط ١ ـ ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م .

١١ ـ **الإفصاح في الإمامة** : محمد بن محمد بن النعمان المفيد (٤١٣هـ) ـ تحقيق مؤسسة البعثة ـ ط ـ ١٤١٢هـ .

١٢ ـ **الإمام الصادق** : محمد أبو زهرة ـ مكتبة الآداب .

١٣ ـ **الإمام عبد الحسين شرف الدين مصلحاً ومفكّراً وأديباً** : المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية في بيروت ـ مؤتمر تكريم المفكر الإسلامي الكبير عبد الحسين شرف الدين ـ ١٩٩٣م . مقالة السيّد محمد حسين فضل اللّه .

١٤ ـ **الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف** : ولي اللّه الدهلوي ـ تحقيق عبد الفتاح أبو غدّة ـ دار النفائس ـ بيروت ـ ط ٣ ـ ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م .

١٥ ـ **بحث حول الولاية** : السيد محمد باقر الصدر ـ المجموعة الكاملة ج١١ ـ دار التعارف للمطبوعات ـ ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠م .

١٦ ـ **البرهان في تفسير القرآن** : هاشم البحراني ـ مؤسسة الوفاء ـ بيروت ـ ط٣ ـ ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م .

١٧ ـ **البرهان في علوم القرآن** : الزركشي (٧٩٤هـ) ـ تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت .

١٨ ـ **البيان في تفسير القرآن** : السيد أبو القاسم الخوئي ـ المطبعة العلمية ـ قم ـ ط ٥ ـ ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م .

١٩ ـ **بين التصوف والتشيع** : هاشم معروف الحسني ـ دار القلم ـ بيروت ـ ط ١ ـ ١٩٧٩م .

٢٠ ـ **تاريخ ابن خلدون** : عبد الرحمن بن خلدون (٨٠٨هـ) ـ تحقيق الاستاذين خليل شحادة وسهيل زكّار .

٢١ ـ **تاريخ الطبري** : محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ) ـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار التراث ـ بيروت .

٢٢ ـ **تطوّر تفسير القرآن** : الدكتور محسن عبد الحميد ـ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ـ جامعة بغداد ـ ١٤٠٨هـ .

٢٣ ـ **تفسير الآلوسي (روح المعاني)** : شهاب الدين محمود الآلوسي (١٢٧٠هـ) ـ إدارة الطباعة المنيرية ـ دار إحياء التراث العربي ـ ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م .

٢٤ ـ **تفسير ابن كثير** : أبو الفداء ابن كثير الدمشقي (٧٧٤ هـ) ـ دار المعرفة .

٢٥ ـ **تفسير البغوي (معالم التنزيل في التفسير والتأويل)** : البغوي (٥١٠هـ) ـ دار الفكر ـ ١٤٠٥هـ .

٢٦ ـ **التفسير الحديث** : محمد عزّة دروزة ـ دار إحياء الكتب العربية ـ القاهرة ـ ١٣٨١هـ/١٩٦٢م .

٢٧ ـ **تفسير الرازي** : الفخر الرازي (٦٠٦هـ) ـ دار إحياء التراث العربي .

٢٨ ـ **تفسير سورة النور** : ابن تيميّة (٧٢٨هـ) ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت .

٢٩ ـ **تفسير الطبري (جامع البيان في تفسير القرآن)** : محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ) ـ دار الفكر ـ ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م .

٣٠ ـ **التفسير القرآني للقرآن** : عبد الكريم الخطيب ـ دار الفكر العربي ـ القاهرة ـ ١٩٦٧م .

٣١ ـ **تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)** : أبو عبد اللّه محمد بن أحمد القرطبي (٦٧١ هـ) ـ دار إحياء التراث العربي ـ تصحيح أحمد عبد العليم البردوني.

٣٢ ـ **تفسير القمّيّ** : علي بن إبراهيم القمّي ـ تصحيح السيد طيّب الموسوي الجزائري ـ مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر .

٣٣ ـ **التفسير الكاشف** : محمد جواد مغنيّة ـ دار العلم للملايين ـ ط ٤ ـ ١٩٩٠م.

٣٤ ـ **التفسير والمفسّرون** : محمد حسين الذهبي ـ دار الكتب الحديثة ـ القاهرة .

٣٥ ـ **الجوامع والفوارق بين السُنّة والشيعة** : محمد جواد مغنيّة ـ مؤسسة عز الدين ـ ط ١ ـ ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م ـ مقدّمة عبد الحسين مغنيّة .

٣٦ ـ **الجواهر في تفسير القرآن الكريم** : طنطاوي جوهري ـ مطبعة مصطفى بابي الحلبي وأولاده بمصر ـ ط ٢ ـ ١٣٥٠ هـ .

٣٧ ـ **حجّة الله البالغة** : ولي اللّه الدهلوي ـ تحقيق السيد سابق ـ دار الكتب الحديثة بالقاهرة .

٣٨ ـ **الدر المنثور في التفسير بالمأثور** : جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) ـ دار الفكر ـ بيروت ـ ط ١ ـ ١٤٠٣هـ .

٣٩ ـ **دفع شبه التشبيه بأكف التنزية** : أبو الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي ـ المكتبة التوفيقية ـ القاهرة ـ ١٩٧٦م .

٤٠ ـ **الرجال** : ابن داود الحلّي (٧٠٧هـ) ـ تحقيق السيد محمد صادق بحر العلوم ـ المطبعة الحيدرية ـ النجف الأشرف ـ ١٩٧٢م .

٤١ ـ **رجال العلامه الحلّي (الخلاصة)** : الحسن بن يوسف بن مطهّر الحلّي (٧٢٦هـ) ـ منشورات الرضي ـ قم ـ ١٤٠٢هـ .

٤٢ ـ **رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال)** : الشيخ الطوسي (٤٦٠هـ) ـ مطبعة جامعة مشهد ـ ١٣٤٨هـ . ش/ ١٩٦٩م .

٤٣ ـ **رجال النجاشي** : أبو العباس أحمد بن علي الأسدي النجاشي (٤٥٠هـ) ـ مؤسسة النشر الإسلامي ـ ط ٤ ـ ١٤١٣هـ .

٤٤ ـ **رسالة القرآن (مجلة)** : العدد ١٢ ـ دار القرآن الكريم ـ ١٤١٣هـ ـ مقال بعنوان : الشيخ المفيد مفسّراً ـ صائب عبد الحميد .

٤٥ ـ **سُنن ابن ماجة** : ابن ماجة القزويني (٢٧٥هـ) ـ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ـ دار الفكر .

٤٦ ـ **سُنن الترمذي (الجامع الصحيح)** : محمد بن عيسى الترمذي (٢٧٩هـ) - تحقيق أحمد محمود شاكر ـ دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٤٧ ـ **سير أعلام النبلاء** : شمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ) مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ط ٣ ـ ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م .

٤٨ ـ **السير والمغازي (سيرة ابن إسحاق)** : محمد بن إسحاق بن يسار (١٥١هـ) ـ تحقيق د . سهيل زكّار/١٩٧٨م .

٤٩ ـ **شرح نهج البلاغة** : ابن أبي الحديد المعتزلي (٦٥٦هـ) ـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار إحياء الكتب العربية ـ مصر .

٥٠ ـ **الشيعة في الميزان**: محمد جواد مغنيّة ـ مكتبة المدرسة ودارالكتاب اللبناني ـ بيروت .

٥١ ـ **صحيح البخاري** : محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي ـ تحقيق د . مصطفى ديب البُغا ـ مطبعة الهندي .

٥٢ ـ **صحيح مسلم** : مسلم بن الحجّاج النيسابوري (٢٦١هـ) ـ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ـ دار الفكر ـ بيروت ـ ط ٢ ـ ١٣٩٨ هـ/١٩٧٨ م .

٥٣ ـ **العقود الدرّية في مناقب ابن تيميّة** : ابن عبد الهادي (٧٤٤هـ) ـ تحقيق محمد حامد الفقي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت .

٥٤ ـ **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية** : أبو الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي (٥٧٩هـ) ـ تحقيق الشيخ خليل الميس ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م .

٥٥ ـ **عيون أخبار الرضا** : ابن بابويه القمّي الصدوق (٣٨١هـ) ـ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيرت ـ ط ١ ـ ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤ م .

٥٦ ـ **فتح القدير (تفسير الشوكاني)** : محمد بن علي بن محمد الشوكاني (١٢٥٠هـ) ـ عالم الكتب .

٥٧ ـ **الفخري في أنساب الطالبيين** : عز الدين المروزي الأزورقاني (٦١٤هـ) ـ تحقيق مهدي الرجائي ـ ط ١ ـ ١٤٠٩هـ .

٥٨ ـ **الفكر الجديد** : مجلّة تصدر عن دار الإسلام للدراسات والنشر ـ لندن ـ مقالة بعنوان : مع الشيخ المفيد في تصحيح الاعتقاد ـ السيد محمد حسين فضل اللّه.

٥٩ ـ **الفكر السَلَفي عند الشيعة الاثنا عشرية** : الدكتور علي حسين الجابري ـ مؤسسة إحياء التراث ـ منشورات عويدات ـ ط ١ ـ ١٩٧٧م .

٦٠ ـ **في ظلال القرآن** : سيد قطب .

٦١ ـ **قاموس الرجال** : محمد تقي التستري .

٦٢ ـ **القرآن الكريم في مدرسة الشيخ المفيد** : صائب عبد الحميد ـ المؤتمر العالمي للذكرى الألفية لوفاة الشيخ المفيد ـ ١٤١٣ هـ/١٩٩٣ م .

٦٣ ـ **الكامل في التاريخ** : ابن الأثير الجزري ـ دار صادر ـ بيروت ـ ١٩٧٩ م .

٦٤ ـ **اللالئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة** : جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣ م .

٦٥ ـ **المبادئ العامة لتفسير القرآن** : الدكتور محمد حسين علي الصغير ـ مطبوع ضمن مجموعة (دراسات قرآنية) للمؤلف ـ مكتب الإعلام الإسلامي ـ ط ٢ ـ ١٤١٣ هـ .

٦٦ ـ **مجمع البيان في تفسير القرآن** : أبو علي الطبرسي ـ مطبعة العرفان ـ ١٣٣٣هـ .

٦٧ ـ **محاسن التأويل** : محمد جمال القاسمي (١٩١٤م) ـ دار الفكر ـ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ـ ط ٢ ـ ١٩٧٨م .

٦٨ ـ **مُسند أحمد بن حنبل** : (٢٤١هـ) ـ دار الفكر ـ بيروت .

٦٩ ـ **المصنّف** : عبد الرزّاق بن همّام الصنعاني (٢١١ هـ) ـ تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ـ منشورات المجلس العلمي .

٧٠ ـ **معجم رجال الحديث** : الإمام أبو القاسم الخوئي ـ منشورات مدينة العلم ـ ط٣ ـ ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م .

٧١ ـ **مع الشيعه الإمامية في عقائدهم** : جعفر السبحاني ـ دار المنهل .

٧٢ ـ **مقدّمه في أصول التفسير** : ابن تيميّة (٧٢٨هـ) ـ منشورات دار ومكتبة الحياة ـ بيروت .

٧٣ ـ **المنار (تفسير)** : محمد رشيد رضا ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ ط ٢ .

٧٤ ـ **منهاج السُنّة** : ابن تيميّة (٧٢٨هـ) ـ المكتبة العلمية ـ بيروت .

٧٥ ـ **الموفقيات** : الزبير بن بكار ـ تحقيق الدكتور سهيل زكّار .

٧٦ ـ **الميزان في تفسير القرآن**: السيد الطباطبائي ـ دارالكتب الإسلامية ـ طهران ـ ط ٣ ـ ١٣٩٧هـ .

٧٨ ـ **نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام** : الدكتور سامي النشّار ـ ط ٢ ـ القاهرة .

٧٩ ـ **هوية التشيع** : الدكتور أحمد الوائلي ـ دار الكتاب الإسلامي ـ ط ٢ .

المحتويات

الحديث ـ ٦٥

التاريخ ـ ٧٩

إصدارات مركز الغدير

١ ـ التشيّع نشأته .. معالمه ـ هاشم الموسوي .

٢ ـ مفهوم التقية في الفكر الإسلامي ـ هاشم الموسوي .

٣ ـ نشأة التشيّع والشيعة ـ تحقيق وتعليق الدكتور عبد الجبار شراره .

٤ ـ مفهوم البداء في الفكر الإسلامي ـ هاشم الموسوي .

٥ ـ مع الدكتور موسى الموسوي في كتابه الشيعة والتصحيح
ـ الدكتور علاء الدين السيد أمير محمد القزويني .

٦ ـ مع الدكتور علي أحمد السالوس في كتابه فقه الشيعة الإمامية
ـ السيد أمير محمد الكاظمي القزويني .

٧ ـ ابن تيميّة حياته .. عقائده .. موقفه من الشيعة وأهل البيت (ع)
ـ صائب عبد الحميد .

٨ ـ منهج في الانتماء المذهبي ـ صائب عبد الحميد .

٩ ـ لماذا أنا شيعي ؟ ـ الشيخ محمد حسين الفقيه .

١٠ ـ ابن تيميّة في صورته الحقيقيّة ـ لجنة التأليف في مركز الغدير .

١١ ـ دور علماء الشيعة في مواجهة الاستعمار ـ سليم الحسني .

١٢ ـ الوهّابية في صورتها الحقيقية ـ لجنة التأليف في مركز الغدير .

١٣ ـ على خطى أهل البيت ـ هاشم الموسوي .